

الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع.)

التقارير والبيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الصفحات

٢ - ١	تقرير مجلس الإدارة
٨ - ٣	تقرير مدقق الحسابات المستقل
٩	بيان المركز المالي الموحد
١٠	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد
١١	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
١٢	بيان التدفقات النقدية الموحد
٦٠ - ١٣	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

يسر أعضاء مجلس الإدارة تقديم تقريرهم والبيانات المالية الموحدة لشركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع ("الشركة") والشركات التابعة لها (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. سوف يتم عرض التقرير والبيانات المالية الموحدة على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للشركة المقرر عقده في النصف الأول من ٢٠٢٠.

الأنشطة الرئيسية

تقوم بشكل رئيسي المجموعة بأعمال النقل البحري للبضائع وتأجير السفن وخدمات الشحن والنقل البحري بموجب عقود خاصة للركاب والتجّار وخدمات التخليص والشحن الجمركي وخدمات تحميل الحاويات وتفريغها وإصلاحها وتعبئتها.

النتائج وتوزيعات الأرباح

إن نتائج المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبينة في الصفحة رقم ١٠ من هذه البيانات المالية الموحدة.

مبدأ الاستمرارية

تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ موجوداتها المتداولة بمبلغ ٣٣٣,٢١٤ ألف درهم (٢٠١٩: ١٥١,٩٩٥ ألف درهم) وتكبّدت المجموعة خسائر متراكمة بلغت ٧٢٤,١٢٤ ألف درهم (٢٠١٩: ٤٤٥,١٩٥ ألف درهم). تكبّدت المجموعة خسائر بمبلغ ٢٧٩,٠٧٢ ألف درهم (٢٠١٩: ٣٢٦,٩٧٧ ألف درهم) للسنة المنتهية بذلك التاريخ. علاوة على ذلك، انتهكت المجموعة تعهداتها المالية مع المقرضين للحصول على القرض لأجل ٤ و ٥، مما يجعل هذه القروض مستحقة الدفع تلقائياً عند الطلب [كما هو مبين في الإيضاح ١٦ (هـ) والإيضاح (و)]. علاوة على ذلك، لم تتمكن المجموعة من سداد ديونها المستحقة [كما هو مبين في إيضاح ١٦ (ج) و ١٦ (د)].

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تجاوزت الخسائر المتراكمة للمجموعة ٥٠٪ من رأس مالها المصدر، ووفقاً لذلك، تقضى المادة ٣٠٢ من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لعام ٢٠١٥، من المجموعة الدعوة لعقد جمعية عمومية للتصويت على حل المجموعة. أو الاستمرار في نشاطها وفق خطة إعادة هيكلة مناسبة خلال ٣٠ يوماً من إصدار هذه البيانات المالية الموحدة.

ويدرس مجلس الإدارة جميع الخيارات لتعزيز هيكل رأس المال للمجموعة كما يجري مناقشات نشطة مع المقرضين. في هذا السياق، اتفقت المجموعة مع البنك بعد نهاية السنة على التنازل عن الامتثال لتعهدات القرض لأجل ٥ اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كما هو مبين في الإيضاح رقم ١٦ (و). بالنسبة للمقرضين لأجل ٢ و ٣، تُجرى مناقشات أيضاً مع بنوك المجموعة لتمديد التزامات السداد للتسهيلات الحالية بهدف إنشاء هيكل رأس مال مناسب طويل الأجل لأعمالها [الإيضاح ١٦ (ج) و ١٦ (د)].

لقد أعدت إدارة المجموعة توقعات للتدفقات النقدية لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً من تاريخ هذه البيانات المالية الموحدة ولديها توقع معقول بأن المجموعة سيكون لديها الموارد الكافية لمواصلة استمراريته التشغيلية في المستقبل المنظور.

وتستند توقعات التدفق النقدي على الافتراضات الرئيسية التالية:

١. قدرة المجموعة على إعادة جدولة القرض لأجل ٥ بسعر فائدة منخفض وقدرتها على إتمام إعادة هيكلة للقرضين لأجل ٢ و ٣.
٢. تلقي المجموعة تنازلات إضافية عن بعض التعهدات المالية من المقرضين.
٣. حصول المجموعة على مطالبات التأمين المدينة بمبلغ ٨٢,٣٥٠ ألف درهم؛
٤. بيع سفينة واحدة للمجموعة، وفقاً لتوقعات التدفق النقدي. و
٥. تقديم أحد المساهمين ما يصل إلى ١٨,٣٥٠ ألف درهم لتمويل رأس المال العامل للمجموعة.

تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

مبدأ الاستمرارية (تتمة)

لا يخضع توقيت هذه الأمور والانتهاؤها منها لسيطرة الإدارة. لقد توفرت حالة من الشك نظراً لعدم اليقين الإضافي خلال فترة التقرير والمتعلق بشأن نوايا المساهمين في الجمعية العمومية، عملاً بمقتضى المادة ٣٠٢ من القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، لاتخاذ قرار بشأن التصويت على حل المجموعة أو مواصلة أنشطتها في ضوء خطة إعادة الهيكلة المناسبة. إن أعضاء مجلس الإدارة لديهم توقعات معقولة للاعتقاد بأن المساهمين سيقررون استمرار المجموعة بناء على خطة الاستمرارية.

لقد بدأت الشركة مناقشات مع هيئة الأوراق المالية والسلع بصفتها الهيئة الرقابية المنظمة لها، حيث يقضى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٢) / ر. ت) لسنة ٢٠١٩ بإعادة هيكلة وتحويل الديون الرئيسية للمجموعة إلى حقوق ملكية عن طريق إصدار صكوك إلزامية قابلة للتحويل. ولا يزال هذا الأمر قيد التنفيذ ويتولى تنفيذه مستشار قانوني خارجي.

أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة خلال السنة:

الشيخ ذياب بن طعنون بن محمد آل نهيان (رئيس مجلس الإدارة) - عُين بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٣١ م

السيد / عبدالله صبيح أحمد عطا طرة (نائب رئيس مجلس الإدارة) - عُين بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٣١ م

السيد / محمد أحمد عبد الله رشيد الحمادي (عضو مجلس إدارة) - عُين بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٣١ م

السيد عبد العزيز فهد العنقري (عضو مجلس الإدارة) - عُين بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٣١ م

السيد وليد محمد محمد (عضو مجلس إدارة) - عُين بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٣١ م

السيد أحمد محمد فتحي الكيلاني (عضو مجلس إدارة)

السيد عبد الرحمن محمود عبد الرحمن محمد العفيفي (عضو مجلس إدارة)

السيد / سعيد مبارك راشد الهاجري (رئيس مجلس الإدارة) - استقال بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١١ م

الاستاذ أحمد عيسى أحمد حارب الفلاحي (نائب رئيس مجلس الإدارة) - استقال بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١١ م

الاستاذ اسامة محمد علي البرواني (عضو مجلس إدارة) - استقال بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١١ م

السيد نور الدين شريف موسى سهيل (عضو مجلس إدارة) - استقال بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١١ م

السيد اجيت فيجاي جوشي (عضو مجلس إدارة) - استقال بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١١ م

مدققي الحسابات

لقد تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة من قبل ديلويت أند توش (الشرق الأوسط).

وقع على تقرير مجلس الإدارة:

علي عبوده
الرئيس المالي التنفيذي

أحمد الكيلاني
عضو مجلس إدارة

الدكتور عبدالرحمن العفيفي
عضو مجلس إدارة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمين

شركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من هذا التقرير. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين إلى جانب متطلبات أخلاقيات المهنة والاستقلالية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا جميع مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية الموحدة.

الشكوك الجوهرية المتعلقة بالاستمرارية

إننا نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم ٢ من البيانات المالية الموحدة، والذي يشير إلى أن المجموعة تكبدت خسارة قدرها ٢٧٩ مليون درهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كما تجاوزت الالتزامات المتداولة في ذلك التاريخ الموجودات المتداولة بمقدار ٣٣٣ مليون درهم. لقد خرقت المجموعة تعهداتها المالية مع مقرضها بشأن القرضين لأجل ٤ و ٥ مما تسبب في جعل هذه القروض تُسدد تلقائياً عند الطلب في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، علاوة على أنها متعثرة في سداد القرضين لأجل ٢ و ٣. وكما ورد بالإيضاح رقم ٢، تشير هذه الأحداث أو الظروف، إلى جانب غيرها من الأمور على النحو المنصوص عليه في الإيضاح رقم ٢، إلى أن وجود حالة من عدم اليقين الجوهرية مما قد يلقي بشكوك حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمر التدقيق الرئيسي

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في رأينا المهني، كان لها أكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وكذلك عند تكوين رأينا حولها، إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وبالإضافة للأمر المبين في فقرة *الشكوك الجوهرية/ المتعلقة بالاستمرارية* الواردة في تقريرنا، فقد قررنا أن الأمر الموضح أدناه هو من أمور التدقيق الرئيسية التي سيتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول أمر التدقيق
انخفاض قيمة السفن	
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغت القيمة الدفترية للسفن ٦٤٤,٧ مليون درهم، كما هو موضح في إيضاح ٧. وتستند قيمتها القابلة للاسترداد على تقييم القيمة العادلة الأعلى ناقصاً تكلفة البيع والقيمة المستخدمة. يتم حساب القيمة المستخدمة باعتبارها صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، في كل حالة على أساس كل سفينة على حدى. وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦/ <i>انخفاض قيمة الموجودات</i>، يتعين على المنشأة اختبار انخفاض قيمة السفن بمجرد ظهور مؤشرات على ذلك. يتم إثبات انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة الموحد عندما يكون المبلغ القابل للاسترداد أقل من صافي القيمة الدفترية، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٤ من البيانات المالية الموحدة. يعتمد تحديد المبلغ القابل للاسترداد على التدفقات النقدية المستقبلية المخصصة والقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع، أيهما أعلى. لقد اعتبرنا أن الأمر المتعلق بانخفاض قيمة السفن هو من أمور التدقيق الرئيسية بالنظر إلى طريقة تحديد القيمة القابلة للاسترداد وأهمية قيمتها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، تستند المبالغ القابلة للاسترداد على استخدام افتراضات أو تقديرات أو تقييمات مهمة قامت بها الإدارة، وخاصة توقعات التدفقات النقدية المستقبلية وتقدير معدل الخصم.	تضمنت إجراءات التدقيق لدينا تقييم تصميم وتنفيذ ضوابط تحليل انخفاض القيمة وحساباتها. بالإضافة إلى ذلك، قمنا أيضاً بإجراءات المراجعة الموضوعية التالية: • قمنا بإشراك أخصائي التقييم الداخلي لدينا لتقييم تقييم السفن وخاصة معدل الخصم المستخدم؛ • قمنا بتقييم ما إذا كانت النماذج المستخدمة من قبل الإدارة لحساب المبلغ القابل للاسترداد لكل سفينة تتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛ • حصلنا على وقمنا بتحليل الافتراضات الأساسية التي قدمتها الإدارة لتحديد ما إذا كانت معقولة وقابلة للإثبات؛ • أجرينا تقييماً لمعدلات الخصم و / أو المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال؛ • قمنا بتقييم افتراضات التدفقات النقدية للإيرادات الرئيسية بما في ذلك الاستخدام المتوقع والنسب اليومية لتلك التي تحققت في السنوات السابقة والعقود الموقعة؛ • معدلات التعادل اليومية المحتسبة التي سيتعين المطالبة بها لاسترداد القيمة الدفترية ومقارنتها بالمعدلات الفعلية اليومية المحققة؛ • مقارنة التكاليف المتوقعة لكل سفينة بتلك التي تكبدتها في السنوات السابقة وفهمها والتحديات الصعبة؛ • مراجعة التوقعات لتحديد استبعاد الإنفاق الرأسمالي المعزز؛ • إعادة الدقة الحسابية لتنبؤات التدفقات النقدية؛ و • قمنا بتقييم الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر مقابل متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أموال التدقيق الرئيسية (تتمة)

كيف تم تناول أمر التدقيق	أمر التدقيق الرئيسي
	انخفاض قيمة الشهرة
قمنا باختبار نماذج انخفاض القيمة والافتراضات الرئيسية التي تستخدمها الإدارة بمشاركة أخصائي التقييم لدينا. وتضمنت إجراءات المراجعة لدينا ما يلي: • فهم عملية إجراء الأعمال لتقييم انخفاض القيمة، وتحديد الضوابط الداخلية ذات الصلة واختبار تصميمها، وتنفيذ عملية تقييم انخفاض القيمة، بما في ذلك مؤشرات انخفاض القيمة. • قمنا بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية في النماذج المستخدمة من قبل الإدارة لحساب القيمة القابلة للاسترداد تتوافق مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. • حصلنا على وقمنا بتحليل خطط الأعمال المعتمدة لكل أصل (أو لكل وحدة توليد نقد، حسب الاقتضاء) لتقييم دقة الحسابات والمعقولة الشاملة للافتراضات الرئيسية؛ • أجرينا مقارنة لنتائج التدفق النقدي التاريخي الفعلي بالتوقعات السابقة لتقييم دقة التوقعات. • قمنا بتقييم المنهجية المستخدمة من قبل المجموعة لتقدير متوسط التكلفة المرجح لرأس المال ومقارنة ذلك بمعدلات الخصم المستخدمة من قبل الشركات المماثلة الأخرى والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بالقطاع الخارجي؛ • أجرينا بقياس فرضيات المقارنة المعيارية لمعدلات النمو طويلة الأجل للنتائج الإجمالي المحلي وتوقعات التضخم طويلة الأجل مع المصادر الخارجية للبيانات التي تنشرها وكالات النقد العالمية؛ و • قياس القيم بمضاعفات السوق حسب الاقتضاء. • تحليل للحساسية حول الافتراضات الرئيسية المستخدمة من قبل الإدارة لفهم مدى ضرورة تعديل هذه الافتراضات قبل أن ينتج عنها خسارة إضافية لانخفاض القيمة. كما قمنا بتقييم العرض العام وهيكل ومحتوى الإفصاحات ذات الصلة الواردة بالإيضاح رقم ٩ من البيانات المالية الموحدة مقابل متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغت القيمة الدفترية للشهرة ١٤٣,٥ مليون درهم، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٩. وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦/انخفاض قيمة الموجودات، يتعين على المنشأة اختبار الشهرة المستحوذ عليها في اندماج الأعمال على أساس انخفاض القيمة سنويًا على الأقل بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. يتم إثبات انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة الموحد عندما يكون المبلغ القابل للاسترداد أقل من صافي القيمة الدفترية كما هو مبين في الإيضاح رقم ٤ من البيانات المالية الموحدة. يعتمد تحديد القيمة القابلة للاسترداد بالأساس على التدفقات النقدية المستقبلية المخصصة لقد اعتبرنا أن الأمر المتعلق بانخفاض قيمة الشهرة هو من أمور التدقيق الرئيسية بالنظر إلى طريقة تحديد القيمة القابلة للاسترداد وأهمية تلك قيمتها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. وتتضمن المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا. لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات بشأنها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، كما إننا لا نبدي أي استنتاج تدقيق حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو التي يبدو أنها تتضمن أخطاءً جوهريّة.

وفي حال استنتجنا أن هناك أخطاءً جوهريّة تتعلق بهذه المعلومات الأخرى وذلك استناداً إلى العمل الذي أجريناه على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير المدقق هذا، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن تلك الأخطاء. لا يوجد لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن هذه البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والأحكام المعنية من القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهريّة، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، كما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بمواصلة أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها أو ليس لديها أي بديل واقعي لذلك.

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل إجمالي، خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية الموحدة. وإن التأكيدات المعقولة هي عبارة عن مستوى عالي من التأكيدات، لكنها ليست ضماناً بأن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكتشف دائماً الأخطاء الجوهرية عند وجودها. وقد تنشأ الأخطاء نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كان من المتوقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، بشكل معقول على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

في إطار عملية التدقيق التي تجرى وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نتخذ الأحكام المهنية مع إبقاء مبدأ الشك المهني خلال التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر لنا أساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية الموحدة. إن مخاطر عدم اكتشاف الخطأ الجوهري الناتج عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم نظام الرقابة الداخلية المعني بتدقيق البيانات المالية الموحدة لتصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لطريقة المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية وتقييم، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بمزيد من الشكوك حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث المتضمنة بشكل يحقق العرض العادل للبيانات المالية الموحدة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بخصوص المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. ونحن نتحمل المسؤولية عن توجيه وتنفيذ عملية تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة والإشراف عليها. ونتحمل وحدنا المسؤولية عن رأينا حول البيانات المالية الموحدة.

نتواصل مع مجلس الإدارة بخصوص، من بين أمور أخرى، النطاق والإطار الزمني المخطط للتدقيق ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي عيوب جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

كما نقدم إقراراً لمجلس الإدارة يفيد بأننا قد امتثلنا لقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبلغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول بأنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، في حال وجدت.

ومن بين الأمور التي يتم الإبلاغ عنها لمجلس الإدارة، يتم تحديد تلك الأمور التي نرى أنها كانت أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تعتبر أمور التدقيق الهامة. ونقوم بوصف تلك الأمور في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلا إذا كان القانون أو اللوائح تمنع الإفصاح عن هذا الأمر للعامة أو، في حالات نادرة للغاية، نرى أنه يجب عدم الإفصاح عن هذا الأمر في تقريرنا حيث أنه من المتوقع أن تتجاوز التداعيات السلبية للقيام بذلك بشكل معقول فوائد المصلحة العامة الناتجة عن هذا الإفصاح.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي شركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع (تنمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما نشير، وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، إلى ما يلي

- لقد حصلنا على جميع المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للأحكام المعنية للقانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للشركة؛
- تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة؛
- تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع الدفاتر المحاسبية للشركة؛
- لم تقم الشركة بأي استثمارات في الأسهم والأوراق المالية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠؛
- يبين إيضاح ٢٠ حول البيانات المالية المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي اعتمدت عليها؛
- بناءً على المعلومات التي وفرت لنا، لم يلفت انتباهنا ما يستوجب الاعتقاد بأن الشركة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، أي من الأحكام المعنية من القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة أو النظام الأساسي للشركة على وجه قد يكون له تأثير جوهري على أنشطتها أو مركزها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠؛
- يبين إيضاح ٢٣ حول البيانات المالية الموحدة المساهمات الاجتماعية خلال السنة.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)



محمد جلال

رقم التسجيل: ١١٦٤

٣١ مارس ٢٠٢١

دبي

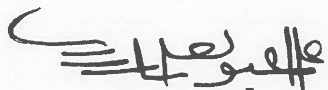
الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
			الموجودات
٢٧٨,٦٠٩	٦٤٨,٢٢١	٧	الموجودات غير المتداولة
٢,٨٢٥	٥٧٥	٨	سفن وممتلكات ومعدات
١٤٣,٤٦٣	١٤٣,٤٦٣	٩	حق إستخدام الموجودات
١,١٢٤,٨٩٧	٧٩٢,٢٥٩		النسبة
			مجموع الموجودات غير المتداولة
٩,٨٧٥	٦,٤٤٣	١٠	الموجودات المتداولة
٥٠,٩٩٨	٤١,٨٩٦	١١	المخزون
٢٨,٤٠٠	٢١,٨٩١	١٢	ذمم تجارية مدينة وأخرى
٨٩,٢٧٣	٧٠,٢٣٠		نقد وأرصدة بنكية
١,٢١٤,١٧٠	٨٦٢,٤٨٩		مجموع الموجودات المتداولة
			مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
١,٠١٩,٢٠٩	١,٠١٩,٢٠٩	١٣	حقوق الملكية
١٩,٧٤٧	١٩,٧٤٧	١٤	رأس المال
(٤٤٥,١٩٥)	(٧٢٤,١٢٤)		إحتياطي قانوني
(٢,٧٢٤)	(٢,٧٢٤)		خسائر متراكمة
٥٩١,٠٢٧	٣١٢,١٠٨		إحتياطيات أخرى
١١,٥١٩	١١,٣٧٦	٣٥	حقوق الملكية العائدة لمالكي الشركة
٦٠٢,٥٥٦	٣٢٣,٤٨٤		حقوق الملكية غير المسيطرة
			مجموع حقوق الملكية
			المطلوبات
١,٨١٢	١,٣٤٨	١٨	المطلوبات غير المتداولة
٣٧,٤٤٣	-	٢٠	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
٥٣,٢٤٣	١٢٨	١٥	قرض من أطراف ذات علاقة
٢٧٧,٨٤٨	٥٤,٥٣٩	١٦	التزامات إيجارية
-	٧٩,٥٤٦	١٧	قروض
٣٧٠,٣٤٦	١٣٥,٥٦١		صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل
			مجموع المطلوبات غير المتداولة
٦,٩٧٦	٤٨٦	١٥	المطلوبات المتداولة
١١٧,٥٥٥	٢٧١,٢٧٢	١٦	التزامات إيجارية
١١٦,٥٩٣	١١٤,٧٠٤	١٩	قروض
-	١٦,٨٣٨	٢٠	ذمم تجارية دائنة وأخرى
١٤٤	١٤٤	٢١	قرض من أطراف ذات علاقة
٢٤١,٢٦٨	٤٠٣,٤٤٤		مطلوب لمطرف ذو علاقة
٦١٩,٦١٤	٥٣٩,٠٠٥		مجموع المطلوبات المتداولة
١,٢١٤,١٧٠	٨٦٢,٤٨٩		مجموع المطلوبات
			مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

على حد علمنا، فإن البيانات المالية الموحدة تظهر بشكل عادل من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد والأداء المالي الموحد والتدفقات النقدية الموحدة للمجموعة.



علي عيود
الرئيس المالي التنفيذي



أحمد الكيلاني
عضو مجلس إدارة



الدكتور عبدالرحمن العفيفي
عضو مجلس إدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع.)
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
١٦٦,٢٦١	١٤٥,٨٥٢	٢١	الإيرادات
(١٧١,٨١٧)	(١٤١,٣١٤)	٢٢	تكاليف الإيرادات
(٥,٥٥٦)	٤,٥٣٨		إجمالي الربح / (الخسارة)
٥٩٤	٦٦٢		الدخل الآخر
(٣٢,٥٥٨)	(١٧,٩٤٦)	٢٣	مصاريف عمومية وإدارية
-	(٩,٦١٠)	٩	الخسارة من استبعاد سفينة
-	(١٩٧,٥٤١)	٧	شطب سفينة
(١٧٨,٢١٧)	(١٢,٦٤٩)	٧	مخصص انخفاض قيمة السفن
(٧٦,٤٤٩)	-	٩	مخصص انخفاض قيمة الشهرة
(٣٥,٨٧٥)	(٤٦,٦٢٢)	٢٦	تكاليف تمويل
٢,٩١٤	١,٩٢٦	١٩ (أ)	شطب التزامات لم تعد مطلوبة
(٣٢٥,١٤٧)	(٢٧٧,٢٤٢)		خسائر قبل ضريبة الدخل
(١,٨٣٠)	(١,٨٣٠)		ضريبة الدخل
(٣٢٦,٩٧٧)	(٢٧٩,٠٧٢)		الخسارة للسنة
-	-		الدخل الشامل الآخر
(٣٢٦,٩٧٧)	(٢٧٩,٠٧٢)		مجموع الخسارة الشاملة للسنة
			عائدة إلى:
(٣٢٤,٩٣٢)	(٢٧٨,٩٢٩)		مالكي الشركة
(٢,٠٤٥)	(١٤٣)		حقوق الملكية غير المسيطرة
(٣٢٦,٩٧٧)	(٢٧٩,٠٧٢)		مجموع الخسارة الشاملة للسنة
			الخسارة للسهم
(٠,٣٢٤)	(٠,٢٧٤)	٢٥	- الأرباح الأساسية والمخفضة للسهم (بالدرهم)

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

عائد إلى مالكي الشركة

رأس المال	احتياطي قانوني	خسائر متراكمة	احتياطيات أخرى	المجموع	الأطراف غير المسيطرة	صكوك إسلامية قابلة للتحويل	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٩١٩,٢٠٩	١٩,٧٤٧	(١٢٠,٢٦٣)	(٢,٣٨٠)	٨١٦,٣١٣	١٣,٥٦٤	١٠٠,٠٠٠	٩٢٩,٨٧٧
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩							
١٠٠,٠٠٠	-	-	-	١٠٠,٠٠٠	-	(١٠٠,٠٠٠)	-
تحويل صكوك إلى رأس مال (إيضاح ١٣)							
-	-	-	(٣٤٤)	(٣٤٤)	-	-	(٣٤٤)
تكلفة تحويل صكوك (إيضاح ١٣)							
-	-	(٣٢٤,٩٣٢)	-	(٣٢٤,٩٣٢)	(٢,٠٤٥)	-	(٣٢٦,٩٧٧)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة							
١,٠١٩,٢٠٩	١٩,٧٤٧	(٤٤٥,١٩٥)	(٢,٧٢٤)	٥٩١,٠٣٧	١١,٥١٩	-	٦٠٢,٥٥٦
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩							
-	-	(٢٧٨,٩٢٩)	-	(٢٧٨,٩٢٩)	(١٤٣)	-	(٢٧٩,٠٧٢)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة							
١,٠١٩,٢٠٩	١٩,٧٤٧	(٧٢٤,١٢٤)	(٢,٧٢٤)	٣١٢,١٠٨	١١,٣٧٦	-	٣٢٣,٤٨٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠							

الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع.)

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
(٣٢٦,٩٧٧)	(٢٧٩,٠٧٢)		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
			الخسارة للسنة
			تعديلات /
٦٦,٨٦٢	٤٦,١١٣	٧	استهلاك سفن وممتلكات ومعدات
١,٠٧٦	٧٣٠	٨	إطفاء حقوق استخدام الموجودات
-	٢٣٠		انخفاض في قيمة حقوق استخدام الموجودات
٤٦٧	٢٣٠	١٨	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
(٢,٩١٤)	(١,٩٢٦)	١٩	مطلوبات مستردة لم تعد مطلوبة
١٧٨,٢١٧	١٢,٦٤٩	٧	انخفاض قيمة سفن وممتلكات ومعدات
٧٦,٤٤٩	-	٩	انخفاض قيمة الشهرة
	١٩٧,٥٤١	٧	شطب سفينة
٣٩٥	٩,٦١٠	٧	الخسارة من استبعاد سفن وممتلكات ومعدات
٢,٣٥٣	-	١١	مخصص خسارة الذمم التجارية المدينة
٣٥,٨٧٥	٤٦,٦٢٢	٢٦	تكاليف التمويل
١,٢٣١	٢,٩٠٨		إطفاء رسوم الترتيبات التعاقدية
٣٣,٠٣٤	٣٥,٦٣٥		التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
٣,٨٨١	٢,٩٠٦		النقص في المخزون
١,١٦١	-		النقص في المطلوب من طرف ذي صلة
٩,٩٤٥	٩,١٠٣		النقص في الذمم التجارية المدينة والأخرى
(٨,٧٩٤)	(١١,٥٩٧)		الزيادة في الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى
٣٩,٢٢٧	٣٦,٠٤٧		النقد الناتج من العمليات
(٢٩٥)	(٦٩٤)	١٨	مكافآت نهاية خدمات الموظفين المدفوعة
٣٨,٩٣٢	٣٥,٣٥٣		صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
(٣٥,٤٨٨)	(٣,١١٠)	٧	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
٥٣٩	٥,٤٥٩		شراء السفن والممتلكات والمعدات
(٣٣٠)	(٣,١٧٧)		متحصلات من استبعاد السفن والممتلكات والمعدات
(٣٥,٢٧٩)	(٨٢٨)		تحويل إلى النقد المقيّد
			صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
-	٨٧,٥٧٢	١٧	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(١,٦١٠)	(١,١٢٠)	١٥	متحصلات من سندات إسلامية قابلة للتحويل
(٦,٣٥٠)	(٩,١٥١)	١٧	سداد التزامات إيجارية
(٣٤٤)	-		سداد رسوم الترتيبات التعاقدية
٢٦٣,٥٢٠	-		تكلفة إصدار حقوق مدفوعة
(٢٨٢,٨٧٣)	(٧١,٤٧٩)		متحصلات من قروض جديدة
٣٦,١١٧	١٠,٠٠٨		إعادة سداد قروض
-	(٣٢,٠١٩)	٢٠	قروض من أطراف ذات علاقة
١٦,٨٩٣	-	٢٠	إعادة سداد قروض متحصل عليه من طرف ذو علاقة
(٣٥,٢١٥)	(٢٨,٠٢٢)		قروض من أطراف أخرى
(٩,٨٦٢)	(٤٤,٢١١)		فائدة مدفوعة
			صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(٦,٢٠٩)	(٩,٦٨٦)		صافي النقص في النقد وما يعادله خلال الفترة
٢٣,١٣٠	١٦,٩٢١		النقد وما يعادله في بداية الفترة
١٦,٩٢١	٧,٢٣٥	١٢	النقد وما يعادله في نهاية الفترة
١١,٤٧٩	١٤,٦٥٦	١٢	النقد المقيّد
٢٨,٤٠٠	٢١,٨٩١	١٢	مجموع النقد والأرصدة البنكية

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

١- الوضع القانوني والأنشطة

إن شركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع. ("الشركة") قائمة أصولاً كشركة مساهمة عامة منذ ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ وفقاً لقرار وزارة الاقتصاد رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠٠٦ ووفقاً للقانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة. إن الشركة مدرجة في سوق دبي المالي، وتقوم بشكل رئيسي بأعمال النقل البحري لمنتجات النفط والبتروول والبضائع المماثلة وتأجير السفن وخطوط الشحن لنقل الركاب والبضائع وخدمات التأجير للشحن البحري وللركاب وخدمات الشحن ووكلاء خطوط الشحن البحري وخدمات النقل والتخليص وخدمات تحميل وتفريغ وتعبئة البضائع وخدمات الشحن البحري وتشغيل وإدارة السفن من خلال الشركات التابعة لها المدرجة أدناه. تعمل الشركة المساهمة العامة من خلال مكتبها في الطابق ٣٩، برج إيه بي أي تريو، البرشاء، دبي، الإمارات العربية المتحدة. إن الشركة والشركات التابعة لها المملوكة لها بالكامل بشكل مباشر أو غير مباشر مدرجة أدناه (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") في هذه البيانات المالية الموحدة.

الشركات التابعة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	نسبة حقوق الملكية %
			٢٠٢٠
			٢٠١٩
الخليج للملاحة وإدارة العمليات البحرية لمالكها الخليج للملاحة القابضة ذ.م.م	تأجير السفن، الخ	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠
مجموعة الخليج للملاحة ش.م.ح	تأجير السفن، الخ/ خدمات صيانة السفن والقوارب	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠
الخليج لإدارة السفن الملاحية م.ح	تأجير السفن، الخ/ خدمات صيانة السفن والقوارب	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠
ناقلات الخليج للنفط الخام ذ.م.م	تأجير السفن، الخ	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠
ناقلات الخليج للكيماويات ذ.م.م	تأجير السفن، الخ	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠
الخليج للملاحة بوليمار البحرية ش.ذ.م.م	وكلاء خطوط الشحن البحري	الإمارات العربية المتحدة	٦٠
الخليج للملاحة والوساطة ذ.م.م	وساطة السفن	سلطنة عمان	١٠٠
جلف إيادا كورپوريشن	امتلاك السفن	بنما	١٠٠
جلف هووايلات كورپوريشن	امتلاك السفن	بنما	١٠٠
جلف ديفي كورپوريشن	امتلاك السفن	بنما	١٠٠
جلف جلمودا كورپوريشن	امتلاك السفن	بنما	١٠٠
جلف فناتير كورپوريشن	امتلاك السفن	بنما	١٠٠
جلف نافيجيشن مشرف ليمتد	امتلاك السفن	جزر كايمان	١٠٠
جلف نافيجيشن مردف ليمتد	امتلاك السفن	جزر كايمان	١٠٠
جلف نافيجيشن صكوك ليمتد	إصدار صكوك	جزر كايمان	١٠٠
شركة الخليج البحرية لإدارة السفن (ذ.م.م) *	تشغيل وإدارة السفن الخ	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠
شركة الخليج لإدارة السفن ذ.م.م	تشغيل وإدارة السفن الخ	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠
جلف نافيجيشن مشرف ليمتد	تأجير السفن	ليبيريا	١٠٠

١- الوضع القانوني والأنشطة (تتمة)

الشركات التابعة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	نسبة حقوق الملكية %	
			٢٠٢٠	٢٠١٩
جلف نافيجيشن مردف ليمتد	تأجير السفن	ليبيريا	١٠٠	١٠٠
الخليج للملاحة للملكية السفن ش.ذ.م	تأجير السفن، إلخ	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠	١٠٠
جلف نافيجيشن لايفستوك كارييرز ليمتد، إنك	امتلاك السفن	بنما	١٠٠	١٠٠
جلف نافيجيشن لايفستوك كارييرز ليمتد، إنك	امتلاك السفن	بنما	١٠٠	١٠٠
جلف نافيجيشن لايفستوك كارييرز ليمتد، إنك	امتلاك السفن	بنما	١٠٠	١٠٠
كابيدا أي ايه	امتلاك السفن	بنما	١٠٠	١٠٠
المواشي كومبانيا نافيرا أي ايه	امتلاك السفن	بنما	لا ينطبق	١٠٠
دورانجو شيبينج ليمتد	امتلاك السفن	جزر مارشال	١٠٠	١٠٠

* تم تحويلها إلى طرف ثالث بتاريخ ٤ يونيو ٢٠٢٠

لدى المجموعة الفروع التالية:

الفرع	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس
الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع (فرع الشارقة)	تأجير السفن، إلخ	الإمارات العربية المتحدة
الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع (فرع)	تأجير السفن، إلخ	المملكة العربية السعودية
الخليج للملاحة وإدارة العمليات البحرية لملكها الخليج للملاحة القابضة ذ.م.م - فرع أبوظبي	تشغيل وإدارة السفن إلخ	الإمارات العربية المتحدة
الخليج للملاحة بوليمار البحرية ش ذ م م - فرع الشارقة	وكلاء خطوط الشحن البحري	الإمارات العربية المتحدة
الخليج للملاحة بوليمار البحرية ذ.م.م - فرع الفجيرة	تجارة الجملة لقطع الغيار وأقسام تجارة السفن والقوارب وغيرها	الإمارات العربية المتحدة
شركة الخليج لإدارة السفن ذ.م.م - فرع الفجيرة	تشغيل وإدارة السفن إلخ	الإمارات العربية المتحدة

لدى المجموعة أيضاً حصة في منشآت تحت السيطرة المشتركة:

منشأة تحت السيطرة المشتركة	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	نسبة المساهمة
غولف ستولت تانكرز م.د.م.س (قيد التصفية)	تأجير السفن	الإمارات العربية المتحدة	٢٠٢٠ ٢٠١٩
			٥٠٪ ٥٠٪

٢- مبدأ الاستمرارية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ ٣٣٣,٢١٤ ألف درهم (٢٠١٩: ١٥١,٩٩٥ ألف درهم) وسجلت المجموعة خسائر متراكمة تصل إلى ٧٢٤,١٢٤ ألف درهم (٢٠١٩: ٤٤٥,١٩٥ ألف درهم). تكبدت المجموعة خسائر قدرها ٢٧٩,٠٧٢ ألف درهم (٢٠١٩: ٣٢٦,٩٧٧ ألف درهم) للسنة المنتهية بذلك التاريخ. علاوة على ذلك، خرقت المجموعة تعهداتها المالية مع المقرضين للحصول على القرض لأجل ٤ و ٥، مما يجعل هذه القروض مستحقة الدفع تلقائياً عند الطلب [كما هو مبين في الإيضاح ١٦ (هـ) والإيضاح (و)]. علاوة على ذلك، لم تتمكن المجموعة من سداد ديونها المستحقة [كما هو موضح في إيضاح ١٦ (ج) و ١٦ (د)].

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تجاوزت الخسائر المتراكمة للمجموعة ٥٠٪ من رأس مالها المصدر، ووفقاً لذلك، تقضى المادة ٣٠٢ من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لعام ٢٠١٥، من المجموعة الدعوة لعقد جمعية عمومية للتصويت على حل المجموعة. أو الاستمرار في نشاطها وفق خطة إعادة هيكلة مناسبة خلال ٣٠ يوماً من إصدار هذه البيانات المالية الموحدة.

ويدرس مجلس الإدارة جميع الخيارات لتعزيز هيكل رأس المال للمجموعة كما يجري مناقشات نشطة مع المقرضين. في هذا السياق، اتفقت المجموعة مع البنك بعد نهاية السنة على التنازل عن الامتثال لتعهدات القرض لأجل ٥ اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كما هو مبين في الإيضاح رقم ١٦ (و). بالنسبة للمقرضين لأجل ٢ و ٣، تُجرى مناقشات أيضاً مع بنوك المجموعة لتمديد التزامات السداد للتسهيلات الحالية بهدف إنشاء هيكل رأس مال مناسب طويل الأجل لأعمالها [الإيضاح ١٦ (ج) و ١٦ (د)].

لقد أعدت إدارة المجموعة توقعات للتدفقات النقدية لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً من تاريخ هذه البيانات المالية الموحدة ولديها توقع معقول بأن المجموعة سيكون لديها الموارد الكافية لمواصلة استمراريتهما التشغيلية في المستقبل المنظور.

وتستند توقعات التدفق النقدي على الافتراضات الرئيسية التالية:

١. قدرة المجموعة على إعادة جدولة القرض لأجل ٥ بسعر فائدة منخفض وقدرتها على إتمام إعادة هيكلة للمقرضين لأجل ٢ و ٣.
٢. تلقي المجموعة تنازلات إضافية عن بعض التعهدات المالية من المقرضين.
٣. حصول المجموعة على مطالبات التأمين المدينة بمبلغ ٨٢,٣٥٠ ألف درهم؛
٤. بيع سفينة واحدة للمجموعة، وفقاً لتوقعات التدفق النقدي. و
٥. تقديم أحد المساهمين ما يصل إلى ١٨,٣٥٠ ألف درهم لتمويل رأس المال العامل للمجموعة للمجموعة في يونيو ٢٠٢١

لا يخضع توقيت هذه الأمور والانتها منها لسيطرة الإدارة. إن عدم اليقين الإضافي خلال فترة التقرير والمتعلق بشأن نوايا المساهمين في الجمعية العمومية، عملاً بمقتضى المادة ٣٠٢ من القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، لاتخاذ قرار بشأن التصويت على حل المجموعة أو مواصلة أنشطتها في ضوء خطة إعادة الهيكلة المناسبة، قد أسفر عنه وجود حالة من عدم اليقين.

لقد بدأت الشركة مناقشات مع هيئة الأوراق المالية والسلع بصفتها الهيئة الرقابية المنظمة لها، حيث يقضى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٢) / ر. ت) لسنة ٢٠١٩ بإعادة هيكلة وتحويل الديون الرئيسية للمجموعة إلى حقوق ملكية عن طريق إصدار صكوك إلزامية قابلة للتحويل. ولا يزال هذا الأمر قيد التنفيذ ويتولى تنفيذه مستشار قانوني خارجي.

٣- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

١-٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، في هذه البيانات المالية الموحدة.

قامت المجموعة في هذه السنة بتطبيق عدد من التعديلات والتفسيرات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية والتي سوف تصبح فعالة بشكل إلزامي للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠.

لم يكن لتطبيق تلك المعايير أي تأثير جوهري على الإفصاحات أو المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة ملخص

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ *الأدوات المالية، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩/الأدوات المالية: الإعراف والقياس والمعايير الدولية للتقارير المالية رقم ٧/إفصاحات الأدوات المالية المتعلقة بإعادة تشكيل معيار معدل الفائدة*
- إن التغييرات
- تعديل متطلبات محاسبة التحوط المحددة بحيث تطبق المنشآت متطلبات محاسبة التحوط بافتراض أن معيار معدل الفائدة الذي تستند إليه تحوط التدفقات النقدية والتدفقات النقدية من أداة التحوط لن يتم يتغير نتيجة لإعادة تشكيل معيار معدل الفائدة؛
 - إلزامية لجميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإعادة تشكيل معيار سعر الفائدة؛
 - ليس الغرض منها تقديم إعفاء من أي عواقب أخرى ناتجة عن إعادة تشكيل معيار معدل الفائدة (إذا لم تعد علاقة التحوط تستوفي بمتطلبات محاسبة التحوط لأسباب أخرى غير تلك المحددة في التعديلات، فإن التوقف عن محاسبة التحوط مطلوب)؛ و
 - تتطلب إفصاحات محددة حول مدى تأثير علاقات التحوط الخاصة بالمنشآت بالتعديلات.
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ *إندماج الأعمال المتعلقة بتعريف العمل التجاري*
- تعديلات في تعريف الأعمال التجارية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣) هي تغييرات على الشروط المحددة في الملحق أ، "دليل التطبيق"، والأمثلة التوضيحية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ فقط. هي:
- توضيح أنه لكي يتم اعتبار الأنشطة كأعمال تجارية، يجب أن تتضمن مجموعة متكاملة من الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها، كحد أدنى، مدخلات وعملية جوهرية تساهم معاً بشكل كبير في القدرة على إنشاء مخرجات؛
 - تضيق تعريفات الأعمال والمخرجات بالتركيز على السلع والخدمات المقدمة للعملاء وإزالة الإشارة إلى القدرة على خفض التكاليف؛ إضافة إرشادات وأمثلة توضيحية لمساعدة المنشآت على تقييم ما إذا كان قد تم الإستحواذ على عملية جوهرية؛
 - إضافة إرشادات وأمثلة توضيحية لمساعدة المنشآت على تقييم ما إذا كان قد تم الحصول على عملية جوهرية؛
 - إزالة تقييم ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي مدخلات أو عمليات مفقودة والاستمرار في إنتاج المخرجات؛ و
 - إضافة اختبار تركيز اختياري يسمح بإجراء تقييم مبسط لمعرفة ما إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها ليست أعمال تجارية.

٣ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

١-٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة ملخص

تعديلات على المراجع حول الإطار المفاهيمي في المعايير الدولية للتقارير المالية- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢ الدفع على أساس السهم، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ اندماجات الأعمال، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٦ استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية، المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ عرض البيانات المالية، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٨ السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ التقارير المالية المرحلية، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ الموجودات غير الملموسة، تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ ترتيبات امتياز الخدمة، تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ تسديد الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية، تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٠ تكاليف التجريد والكشط في مرحلة الإنتاج لمنجم سطحي، تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٢ المعاملات بعملة أجنبية والبدل المستلم أو المدفوع مقدماً، والتفسير رقم ٣٢ الموجودات غير الملموسة- تكاليف الموقع الإلكتروني - لتحديث تلك الأحكام فيما يتعلق بالمراجع إلى والإقتباس من الإطار أو للإشارة إلى ذلك عندما يتم الإشارة إلى إصدار مختلف من الإطار المفاهيمي.

٣ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

١-٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة ملخص

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ عرض البيانات

المالية والمعايير المحاسبي الدولي رقم ٨ التغييرات في

التقديرات والأخطاء المحاسبية المتعلقة بتعريف المادية

➤ الإخفاء. ركز التعريف الحالي فقط على حذف أو تحريف، ومع ذلك، خلص المجلس إلى أن إخفاء المعلومات الجوهرية بالمعلومات التي يمكن حذفها يمكن أن يكون له تأثير مماثل. على الرغم من أن مصطلح التعقيم جديد في التعريف، إلا أنه كان بالفعل جزءاً من المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ (المعيار المحاسبي الدولي ١.٣٠ أ).

➤ أن يتوقع بشكل معقول أن يحدث تأثيراً. إن التعريف الحالي المشار إليه "يمكن أن يؤثر" والذي شعر المجلس أنه قد يُفهم على أنه يتطلب الكثير من المعلومات حيث أن أي شيء تقريباً "يمكن" أن يؤثر على قرارات بعض المستخدمين حتى لو كانت الاحتمالية بعيدة.

➤ المستخدمين الأساسيون. يشير التعريف الحالي فقط إلى "المستخدمين" الذين يخشى المجلس مرة أخرى أنه قد يُفهم على نطاق واسع للغاية على أنه يتطلب مراعاة جميع المستخدمين المحتملين للبيانات المالية عند تحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ عقود

الإيجار المتعلق بكوفيد - ١٩ - إمتيازات الإيجار ذات

العلاقة

يوفر التعديل للمستأجرين إعفاء من تقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المرتبط بكوفيد-١٩ هو تعديلاً لعقد الإيجار

باستثناء مما ذكر أعلاه، لا توجد أية معايير هامة أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تعديلات كانت سارية المفعول للمرة الأولى للسنة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠.

٣ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي قيد الإصدار وغير السارية بعد أو المطبقة بشكل مسبق

يسري تطبيقها للفترات
السنية التي تبدأ من أو بعدالمعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

١ يناير ٢٠٢١ إعادة تشكيل معيار سعر الفائدة - المرحلة ٢ (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩/الأدوات المالية، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩/الأدوات المالية: الإعراف والقياس، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧/الأدوات المالية/الإفصاحات، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ عقود التأمين والمعايير الدولية للتقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار)

١ يناير ٢٠٢٢ توفر التعديلات في إعادة تشكيل معيار سعر الفائدة - المرحلة ٢ (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤، والمعايير الدولية للتقارير المالية رقم ١٦) وسيلة عملية للتعديلات التي تتطلبها إعادة التشكيل، وتوضيح أن محاسبة التحوط لم يتم إيقافها فقط نتيجة لإعادة تشكيل ايبور، وإدخال الإفصاحات التي تسمح للمستخدمين بفهم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن إعادة تشكيل ايبور الذي تتعرض له المنشأة وكيفية إدارة المنشأة لتلك المخاطر بالإضافة إلى تقدم المنشأة في الانتقال من ايبورز إلى معدلات مرجعية بديلة، وكيف تدير المنشأة هذا الانتقال.

١ يناير ٢٠٢٢ تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣: اندماج الأعمال المتعلقة بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي تهدف التعديلات إلى تحديث مرجع قديم للإطار المفاهيمي في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ دون تغيير جوهري في متطلبات المعيار.

١ يناير ٢٠٢٢ تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ الممتلكات والألات والمعدات المتعلقة بالعائدات قبل الاستخدام المقصود تمنع التعديلات أن تخصم من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والألات والمعدات أي عائدات من بيع الأصناف المنتجة أثناء إحضار ذلك الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة له ليكون قادرًا على العمل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكلفة إنتاج تلك البنود، في الربح أو الخسارة.

١ يناير ٢٠٢٢ تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ المخصصات، المطالبات المحتملة والموجودات المحتملة المتعلقة بالعقود المثقلة بالالتزامات - تكلفة تنفيذ العقد

تحدد التعديلات أن "تكلفة الوفاء" بالعقد تشمل "التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد". يمكن أن تكون التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد إما تكاليف إضافية للوفاء بهذا العقد (على سبيل المثال العمالة والمواد المباشرة) أو تخصيص التكاليف الأخرى المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقود (على سبيل المثال تخصيص رسوم الإهلاك لبند من الممتلكات والألات والمعدات المستخدمة في تنفيذ العقد).

٣ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي قيد الإصدار وغير السارية بعد أو المطبقة بشكل مسبق (تتمة)

يسري تطبيقها للفترات

السنوات التي تبدأ من أو بعد

١ يناير ٢٠٢٢

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية ٢٠١٨-٢٠٢٠

تدخل هذه التحسينات تعديلات على المعايير التالية:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١: *تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى* - يسمح التعديل للشركة التابعة التي تطبق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ لقياس فروق التحويل التراكمية باستخدام المبالغ المدرجة من قبل الشركة الأم، بناءً على تاريخ انتقال الشركة الأم إلى المعايير الدولية للتقارير المالية.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ - *الأدوات المالية* - يوضح التعديل الرسوم التي تفرضها المنشأة عندما تقوم بتطبيق اختبار "١٠٪" في الفقرة ب ٣,٣,٦ من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في تقييم ما إذا كان سيتم إلغاء الاعتراف بالتزام مالي. تقوم المنشأة بإدراج فقط الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين المنشأة (المقترض) والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المنشأة أو المقرض نيابة عن الطرف الآخر.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ *عقود الإيجار* - يزيل التعديل على المثال التوضيحي رقم ١٣ المرفق للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ من المثال التوضيحي لسداد التحسينات على عقد الإيجار من قبل المؤجر من أجل حل أي لبس محتمل فيما يتعلق بمعالجة حوافز الإيجار التي قد تنشأ بسبب الكيفية التي يتم بها توضيح حوافز الإيجار في ذلك المثال.
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ *الزراعة* - يزيل التعديل المتطلبات الوارد في الفقرة ٢٢ من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ للمنشآت لاستبعاد التدفقات النقدية الضريبية عند قياس القيمة العادلة للأصل الحيوي باستخدام تقنية القيمة الحالية.

١ يناير ٢٠٢٣ تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ *عرض البيانات المالية المتعلقة بتصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة*

تهدف التعديلات إلى تعزيز الاتساق في تطبيق المتطلبات من خلال مساعدة الشركات على تحديد ما إذا كان يجب تصنيف الديون والمطلوبات الأخرى التي لها تاريخ تسوية غير مؤكد كمتداولة أو غير متداولة (مستحقة أو يحتمل أن تكون مستحقة السداد خلال سنة واحدة) في بيان المركز المالي.

١ يناير ٢٠٢٣ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ *عقود التأمين* تمديد الإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

يغير التعديل تاريخ انتهاء الصلاحية للإعفاء المؤقت في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية، بحيث تكون الشركات مطالبة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣.

١ يناير ٢٠٢٣ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧: *عقود التأمين*

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧ أن يتم قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء بالإلتزامات ويوفر نهجاً أكثر توحيداً للقياس والعرض لجميع عقود التأمين. تم تصميم هذه المتطلبات لتحقيق هدف قائم على مبدأ محاسبي متسق لعقود التأمين. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ عقود التأمين كما في ١ يناير ٢٠٢٣

٣ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي قيد الإصدار وغير السارية بعد أو المطبقة بشكل مسبق (تتمة)

يسري تطبيقها للفترات

السنوات التي تبدأ من أو بعد

١ يناير ٢٠٢٣

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧: عقود التأمين

يقوم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ بتعديل معالجة المخاوف وتحديات التنفيذ التي تم تحديدها بعد نشر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ عقود التأمين في سنة ٢٠١٧. فيما يلي التغييرات الرئيسية:

- تأجيل تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ لمدة سنتين إلى الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣.
- استبعاد نطاق إضافي لعقود بطاقات الائتمان والعقود المماثلة التي توفر تغطية تأمينية بالإضافة إلى استبعاد نطاق اختياري لعقود القروض التي تنقل مخاطر تأمين كبيرة.
- الاعتراف بالتدفقات النقدية لإستحواذ التأمين المتعلقة بالتجديدات المتوقعة للعقد، بما في ذلك أحكام الانتقال والتنفيذ وتوجيه التدفقات النقدية لإستحواذ التأمين المعترف بها في الأعمال المستحوذة في اندماج الأعمال.
- توضيح تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ في البيانات المالية المرحلية، مما يسمح باختيار السياسة المحاسبية على مستوى المنشأة.
- توضيح تطبيق هامش الخدمة التعاقدية العائد إلى خدمة عائد الاستثمار والخدمات المتعلقة بالاستثمار والتغييرات في متطلبات الإفصاح.
- توسيع خيار تخفيف المخاطر ليشمل عقود إعادة التأمين المبرمة والمشتقات غير المالية.
- تعديلات تتطلب من المنشأة عند الاعتراف بالمبدئي بالإعتراف بالخسائر في عقود التأمين المثقلة بالإلتزامات الصادرة للإعتراف بالربح في عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
- عرض مبسط لعقود التأمين في بيان المركز المالي بحيث تقدم الجهات موجودات ومطلوبات عقود التأمين في بيان المركز المالي المحدد باستخدام محافظ عقود التأمين بدلاً من مجموعات عقود التأمين.
- تخفيفات انتقالية إضافية لاندماج الأعمال وتخفيفات إنتقالية إضافية لتاريخ تطبيق خيار تخفيف المخاطر واستخدام نهج انتقال القيمة العادلة.
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ /البيانات المالية/ الموحدة والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ /استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (٢٠١١) المتعلقة بمعالجة بيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر والشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.

تأجيل سريان التطبيق إلى أجل غير مسمى، إلا أن التطبيق لا يزال مسموحاً به.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ /البيانات المالية/ الموحدة والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ /استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (٢٠١١) المتعلقة بمعالجة بيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر والشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.

تتوقع الإدارة أن هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة سيتم تطبيقها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة عندما تكون قابلة للتطبيق، وقد لا يكون لهذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة، أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي.

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة بناءً على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ وبنود النظام الأساسي للشركة.

لقد صدر في ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٠ المرسوم بقانون اتحادي رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥، على أن يسري العمل به اعتبارًا من ٢ يناير ٢٠٢١. وتقوم الشركة بتطبيق أحكام المرسوم بقانون المذكور وتوفيق أوضاعها وفقًا له في موعد لا يتجاوز سنة واحدة من تاريخ نفاذه.

أساس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية. إن التكلفة التاريخية بصفة عامة تقوم على أساس القيمة العادلة للثمن المحدد مقابل تبادل الموجودات.

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية.

أساس التوحيد

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للشركة والمنشآت التي تسيطر عليها الشركة (شركاتها التابعة).

يتم توحيد الشركات التابعة من تاريخ الاستحواذ باعتباره التاريخ الذي تحصل فيه المجموعة على السيطرة ويستمر التوحيد حتى تاريخ توقف تلك السيطرة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى الشركة:

- السلطة على الجهة المستثمر بها؛
- التعرض إلى، أو لديها حق في العوائد المتغيرة نتيجة لارتباطها بالمنشأة المستثمر بها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الجهة المستثمر بها للتأثير على عوائدها.

تقوم الشركة بإعادة تقييم فيما إذا كان لديها سيطرة على الجهة المستثمر بها أم لا في حال أشارت الوقائع والظروف إلى وجود تغيرات في واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث المدرجة أعلاه.

عندما يكون لدى الشركة أقل من غالبية حقوق التصويت في الجهة المستثمر بها، فإنها تمتلك السيطرة على الجهة المستثمر بها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة المستثمر بها بشكل منفرد. تأخذ الشركة في الاعتبار جميع الوقائع والظروف ذات الصلة لتقييم فيما إذا كانت حقوق تصويت الشركة في الجهة المستثمر بها كافية أم لا لمنحها السيطرة، بما في ذلك:

- حجم امتلاك الشركة لحقوق التصويت بالنظر إلى حجم وتوزيع أسهم أصحاب الأصوات الآخرين؛
- حقوق التصويت المحتملة التي تمتلكها الشركة، أو أي من مالكي الأصوات الآخرين أو أطراف أخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أن الشركة تمتلك، أو لا تمتلك، القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي يطلب فيه إصدار قرارات، بالإضافة إلى أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٤- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أساس التوحيد (تتمة)

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة فإنها:

- تتوقف عن قيد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات كموجودات ومطلوبات خاصة بالشركة التابعة
 - تتوقف عن قيد المبلغ المدرج لأي من الحصص غير المسيطرة
 - تتوقف عن قيد فروقات التحويل المتراكمة، المسجلة في حقوق الملكية
 - الاعتراف بالقيمة العادلة للمبلغ المستلم
 - الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به
 - الاعتراف بأي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر
 - تعيد تصنيف بنود حصة الشركة الأم المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المستبقاة، أيهما أنسب.
- يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة المملوكة من خلال المنشآت ذات الأغراض الخاصة (الشركات الأم الوسيطة) لنفس تاريخ إعداد التقارير للمجموعة، باستخدام سياسات محاسبية ملائمة.

يتم إجراء التعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة، حسب الاقتضاء، لتتوافق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

وتُحذف جميع الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصاريف والربح أو الخسارة المتعلقة بالمعاملات ما بين شركات المجموعة بالكامل عند توحيدها.

يتم تحديد الحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة بشكل منفصل عن حقوق ملكية المجموعة فيها. ويمكن قياس حصص المساهمين غير المسيطرة التي تمثل حصص ملكية حالية تمنح حاملها حصة متناسبة من صافي الموجودات عند التصفية مبدئياً بالقيمة العادلة أو بالحصة النسبية للحصص غير المسيطرة في القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة المستحوذ عليها. يتم اختيار القياس على أساس كل استحواذ على حدى. ويتم قياس حقوق الملكية غير المسيطرة الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة.

وعقب عملية الاستحواذ، تمثل القيمة الدفترية للحقوق غير المسيطرة قيمة تلك الحصص عند الاعتراف المبدئي بالإضافة إلى حصة الحقوق غير المسيطرة في التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية.

وينسب الربح أو الخسارة وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى مالكي الشركة وإلى الحصص غير المسيطرة. بينما يُنسب إجمالي الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة وإلى الحقوق غير المسيطرة حتى لو نتج عن ذلك تسجيل عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة.

عمليات دمج الأعمال

يتم احتساب عمليات الاستحواذ على الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس المقابل المحول في اندماج الاعمال بالقيمة العادلة، والتي يتم احتسابها على أنها مجموع القيم العادلة في تاريخ الشراء للموجودات المحولة من قبل المجموعة والمطلوبات التي تكبدتها المجموعة إلى المالكين السابقين للشركة المستحوذ عليها وحقوق الملكية. صادرة عن المجموعة مقابل السيطرة على الشركة المستحوذ عليها. يتم الاعتراف بالتكاليف المتعلقة بالاستحواذ بشكل عام في الربح أو الخسارة عند تكبدها.

يتم الاعتراف في تاريخ الاستحواذ بالموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة بقيمتها العادلة، باستثناء ما يلي:

- يتم الاعتراف بالموجودات أو الالتزامات الضريبية المؤجلة والموجودات أو الخصوم المتعلقة بترتيبات منافع الموظفين وقياسها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ ضرائب/الدخل والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ على التوالي،
- يتم قياس المطلوبات أو أدوات حقوق الملكية المتعلقة بترتيبات السداد على أساس الأسهم للمشتريات أو ترتيبات السداد على أساس الأسهم للمجموعة المبرمة لاستبدال ترتيبات السداد على أساس الأسهم في الشركة المستحوذ عليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٢/السداد على أساس الأسهم عند تاريخ الاستحواذ؛ و
- يتم قياس الموجودات (أو مجموعات الاستبعاد) المصنفة كمحتفظ بها للبيع وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٥/الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة وفقاً لذلك المعيار.

يتم قياس الشهرة على أنها زيادة في مبلغ المقابل المحول، وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها، والقيمة العادلة لحصة حقوق ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة (إن وجدت) على صافي الاستحواذ -مبالغ الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة. إذا، بعد إعادة التقييم، بعد صافي المبالغ من تاريخ الاستحواذ للموجودات المحددة المكتسبة والمطلوبات المفترضة يتجاوز مجموع المقابل المحول، وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها والقيمة العادلة لحصة المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة (إن وجدت)، يتم الاعتراف بالزيادة على الفور في الربح أو الخسارة كريح ناتج عن صفقة شراء.

يمكن قياس الحصص غير المسيطرة التي تمثل حقوق ملكية حالية وتخول حاملها حصة بالتناسب مع صافي موجودات المنشأة في حالة التصفية مبدئياً إما بالقيمة العادلة أو بالحصة المتناسبة مع الحصص غير المسيطرة من المبالغ المعترف بها صافي الموجودات القابلة للتحديد للشركة المستحوذ عليها. يتم اختيار أساس القياس لكل معاملة على حدة. وتقاس أنواع أخرى من الحصص غير المسيطرة بالقيمة العادلة، أو، عند الاقتضاء، على الأساس المحدد في معايير دولية أخرى لإعداد التقارير المالية.

عندما يتضمن المقابل المحول من قبل المجموعة في عمليات دمج الأعمال موجودات أو مطلوبات ناتجة عن ترتيب مقابل محتمل، يتم قياس المقابل المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ ويتم إدراجه كجزء من المقابل المحول في اندماج الأعمال. يتم تعديل التغيرات في القيمة العادلة للمقابل المحتمل المؤهل كتسويات فترة القياس بأثر رجعي، مع التعديلات المقابلة مقابل الشهرة. تسويات فترة القياس هي التسويات التي تنشأ من المعلومات الإضافية التي تم الحصول عليها خلال "فترة القياس" (والتي لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ) حول الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ.

تعتمد المحاسبة اللاحقة للتغيرات في القيمة العادلة للمقابل المحتمل غير المؤهل كتسويات فترة القياس على كيفية تصنيف المقابل المحتمل. إن المقابل المحتمل المصنف كحقوق ملكية ال يعاد قياسه في تواريخ التقارير اللاحقة وتواريخ إعداد التقارير اللاحقة وتسويته اللاحقة تحتسب ضمن حقوق الملكية. ويعاد قياس المقابل المحتمل الآخر بالقيمة العادلة في تواريخ التقارير اللاحقة وفقاً للتغيرات على القيمة العادلة المعترف بها في الربح أو الخسارة.

عندما يتحقق اندماج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً في الشركة المستحوذ عليها إلى القيمة العادلة لتاريخ الاستحواذ ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة، إن وجدت، في الربح أو الخسارة. يتم إعادة تصنيف المبالغ الناتجة من الفوائد في الشركة المستحوذ عليها قبل تاريخ الاستحواذ والتي تم الاعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة حيث يكون هذا الاعتبار مناسباً في حالة استبعاد هذه الفائدة.

إذا كانت المحاسبة الأولية لدمج الأعمال غير مكتملة بحلول نهاية تاريخ إعداد التقارير الذي حدث فيه الدمج، فإن المجموعة تسجل المبالغ المؤقتة للبنود التي لم تكتمل المحاسبة. يتم تعديل هذه المبالغ المؤقتة خلال فترة القياس (انظر أعلاه)، أو يتم الاعتراف بالموجودات أو الخصوم الإضافية، لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الحقائق والظروف الراهنة في تاريخ الاستحواذ والتي، إذا كانت معروفة، من شأنها أن تؤثر على المبالغ المعترف بها في ذلك تاريخ.

الشهرة

يتم الاعتراف بالشهرة الناشئة عن الاستحواذ كأصل ويتم قياسها مبدئياً بالتكلفة، وهي زيادة تكلفة اندماج الأعمال على حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات الطارئة المحددة المعترف بها. إذا، بعد إعادة التقييم، تجاوزت حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المحددة للشركة المستحوذ عليها تكلفة اندماج الأعمال، يتم الاعتراف بالزيادة على الفور في الربح أو الخسارة.

تمثل الأرباح الناتجة عن شراء صفقة شراء شركة تابعة زيادة صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة على إجمالي تكلفة الشراء. تعترف المجموعة بالأرباح الناتجة من شراء صفقة في الربح أو الخسارة في تاريخ الاستحواذ.

تمثل الشهرة الناشئة عن الاستحواذ على شركة تابعة أو شركة خاضعة لسيطرة مشتركة الزيادة في تكلفة الاستحواذ على موجودات المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة للشركة التابعة أو الشركة الخاضعة للسيطرة المشتركة المعترف بها في تاريخ استحواد. يتم الاعتراف بالشهرة مبدئياً كموجودات بالتكلفة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض متراكمة.

لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة لكل من الوحدات المولدة للنقد في المجموعة والتي يتوقع أن تستفيد من التآزر بين المجموعة. يتم اختبار انخفاض القيمة سنويًا للوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها، أو بشكل أكثر تكرارًا عندما يكون هناك مؤشر على أن الوحدة قد انخفضت قيمتها. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من القيمة الدفترية للوحدة، فإن خسارة الانخفاض في القيمة يتم تخصيصها أولاً لتقليل القيمة الدفترية لأي شهرة تم تخصيصها للوحدة ثم للموجودات الأخرى للوحدة بالتناسب. على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. لا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المعترف بها للشهرة في فترة لاحقة.

عند استبعاد شركة تابعة أو منشأة خاضعة للسيطرة المشتركة، يتم تضمين المبلغ العائد للشهرة في تحديد الربح أو الخسارة من الاستبعاد.

استثمارات في مشروع مشترك

المشروع المشترك هو ترتيب مشترك يكون بموجبه للأطراف التي لها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات الترتيب المشترك. إن السيطرة المشتركة هي المشاركة المتفق عليها تعاقديًا للسيطرة على الترتيب، والتي لا تتوفر إلا عندما تتطلب القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة موافقة بالإجماع من الأطراف المشاركة السيطرة.

يتم إدراج نتائج وموجودات ومطلوبات المشاريع المشتركة في هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة، باستثناء الحالات التي يتم فيها تصنيف الاستثمار أو جزء منه كمحفظ به للبيع، وفي هذه الحالة يتم حسابه وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٥. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في مشروع مشترك مبدئيًا في بيان المركز المالي بالتكلفة ويتم تعديله بعد ذلك لإثبات حصة المجموعة في الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للمشروع المشترك. عندما تتجاوز حصة المجموعة في خسائر المشروع المشترك حصة المجموعة في ذلك المشروع المشترك (الذي يتضمن أي حصص طويلة الأجل تشكل، من حيث الجوهر، جزءًا من صافي استثمار المجموعة في المشروع المشترك)، تتوقف المجموعة عن الاعتراف بحصصها الزائدة من الخسائر. يتم الاعتراف بالخسائر الإضافية فقط إلى الحد الذي تكبدت فيه المجموعة التزامات قانونية أو بناءً أو قامت بعمليات سداد نيابة عن المشروع المشترك.

يتم احتساب الاستثمار في مشروع مشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يصبح فيه المستثمر فيه مشروعًا مشتركًا. عند استحوذ الاستثمار في مشروع مشترك، فإن أي زيادة في تكلفة الاستثمار على حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد للشركة المستثمر فيها يتم الاعتراف بها كشهرة، والتي يتم تضمينها ضمن القيمة الدفترية للاستثمار. يتم إثبات أي زيادة في حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد على تكلفة الاستثمار، بعد إعادة التقييم، مباشرة في الربح أو الخسارة في الفترة التي تم فيها شراء الاستثمار.

عند الضرورة، يتم اختبار انخفاض القيمة الدفترية للاستثمار (بما في ذلك الشهرة) وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦/انخفاض قيمة الموجودات كأصل واحد من خلال مقارنة المبلغ القابل للاسترداد (أعلى من القيمة قيد الاستخدام والقيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع) مع قيمته الدفترية.

تتوقف المجموعة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ توقف الاستثمار عن كونه مشروع مشترك، أو عندما يتم تصنيف الاستثمار على أنه محفظ به للبيع. عندما تحتفظ المجموعة بحصة في المشروع المشترك السابق وتكون الفائدة المحتفظ بها كأصل مالي، تقوم المجموعة بقياس الفائدة المحتفظ بها بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ على أنها قيمتها العادلة عند الاعتراف الأولي وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. الفرق بين يتم تحديد القيمة الدفترية للمشروع المشترك في تاريخ إيقاف طريقة حقوق الملكية، ويتم تضمين القيمة العادلة لأي فائدة محتفظ بها وأي عائدات من استبعاد حصة في المشروع المشترك في تحديد الربح أو الخسارة عند استبعاد المشروع المشترك. سيتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المعترف به مسبقًا في الدخل الشامل الآخر من قبل هذا المشروع المشترك إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد المشروع المشترك.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين المجموعة والمشروع المشترك إلى حد الفائدة في المشروع المشترك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٤- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

السفن والممتلكات والمعدات

تظهر السفن والممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك. تتضمن التكلفة التاريخية النفقات التي يمكن عزوها مباشرةً إلى اقتناء البنود. يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها كأصل منفصل، حسب الاقتضاء، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى المجموعة الفوائد الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند ويمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي مكون يتم احتسابه كأصل منفصل عند استبداله. يتم تحميل جميع عمليات الإصلاح والصيانة الأخرى على بيان الدخل الشامل الموحد خلال السنة المالية التي يتم تكبدها فيها.

يتم رسملة التكلفة المتكبدة أثناء الإرساء الجاف للسفن ويتم استهلاكها على أساس الفترة التي تتدفق فيها الفوائد الاقتصادية المرتبطة بالمجموعة إلى المجموعة. يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتخصيص تكلفة الموجودات ناقصاً القيم المتبقية المقدرة على مدى عمرها الإنتاجي المتوقع، على النحو التالي:

السنوات

سفن

٣٠ - ١٠

• ناقلات مواد كيميائية

٤٠ - ٢٠

• الثروة الحيوانية

٥ - ٣

• تكاليف الحوض الجاف

١٠

تعديلات إيجارية

٥ - ٢

معدات

٥

أثاث

٥

مركبات

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات وتعديلها إذا كان ذلك مناسباً في كل تاريخ إعداد تقرير.

عندما تكون القيمة الدفترية لأصل ما أكبر من قيمته القابلة للاسترداد، يتم تخفيضها على الفور إلى قيمتها القابلة للاسترداد.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من البيع من خلال مقارنة العائدات مع القيمة الدفترية ويتم إدراجها في الربح أو الخسارة.

يتم نقل السفن أثناء البناء بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة (إن وجدت)، كعمل رأسمالي قيد التنفيذ، ويتم نقلها إلى فئة السفن عندما تكون متاحة للاستخدام.

الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ

يتم نقل الموجودات أثناء الإنشاء بالتكلفة كعمل رأسمالي قيد التنفيذ، ويتم تحويلها إلى الممتلكات أو المصانع أو المعدات عندما تكون الموجودات جاهزة للاستخدام المقصود ويتم استهلاكها وفقاً لسياسات المجموعة.

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

في نهاية كل فترة تقرير، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن تلك الموجودات قد تعرضت لخسارة انخفاض في القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل لتحديد مدى خسارة انخفاض القيمة، إن وجدت.

عندما يتعذر تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل فردي، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي ينتمي إليها الأصل. وعندما يمكن تحديد أساس معقول وثابت للتخصيص، تُخصص موجودات الشركة أيضاً ل وحدات توليد النقد الفردية، أو خلاف ذلك تُخصم عند أصغر مجموعة من وحدات توليد النقد التي بموجبها تحديد أساس توزيع معقول وثابت.

المبلغ القابل للاسترداد هو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع والقيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى.

٤- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة (تتمة)

إذا كان المبلغ القابل للاسترداد للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى قيمته القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة مباشرة في الربح أو الخسارة، ما لم يتم إدراج الأصل ذي الصلة بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يتم معالجة خسارة انخفاض القيمة على أنها انخفاض في إعادة التقييم.

عندما تنعكس خسارة انخفاض القيمة في وقت لاحق، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى التقدير المعدل لمبلغه القابل للاسترداد، ولكن بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية المتزايدة القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها لو لم يكن تم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة للأصل (أو وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم إثبات عكس خسارة انخفاض القيمة مباشرة في الربح أو الخسارة، ما لم يتم إدراج الأصل ذي الصلة بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يتم التعامل مع عكس خسارة انخفاض القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

الاعتراف بالإيرادات

تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق وتمثل المبالغ المستحقة القبض مقابل الخدمات المقدمة. تعترف المجموعة بالإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء عند تحويل السيطرة على السلع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات. يتم الاعتراف بالإيرادات من خط الخدمة الرئيسي على النحو التالي:

يتم الاعتراف بالإيرادات المتلقاة من موثيق الوقت على أساس القسط الثابت طوال مدة الميثاق.

تتكون خدمات الشحن ومبيعات المنتجات البحرية وإيرادات التوزيع من القيمة المفوترة للبضائع الموردة والخدمات المقدمة، بعد خصم الخصومات والمرتجعات ويتم الاعتراف بها عند تسليم السلع وتنفيذ الخدمات.

لقد استنتجت المجموعة، بناءً على مراجعتها لترتيبات الإيرادات مع العملاء، إلى أنها هي الجهة الرئيسية في معظم ترتيبات الإيرادات الخاصة بها حيث أنها هي الملتزم الأساسي في جميع ترتيبات الإيرادات، ولديها خط عرض أسعار، كما أنها معرضة للمخزون و مخاطر الائتمان.

المخزون

يتم إظهار المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق المقدرة، أيهما أقل. يتم تحديد التكلفة على أساس "الوارد أولاً صادر أولاً" وتشمل جميع نفقات الاستيراد العائدة. صافي القيمة القابلة للتحقق هو سعر البيع المقدّر في سياق الأعمال العادية، ناقصاً مصروفات البيع المتغيرة القابلة للتطبيق.

ضريبة الدخل

تتكون ضريبة الدخل على الربح أو الخسارة للسنة من الضريبة الحالية والمؤجلة. وتقيد ضريبة الدخل في بيان الدخل الشامل الموحد بالقدر الذي تتعلق فيه بالبنود المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في حقوق الملكية.

إن الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقعة المستحقة على الدخل الخاضع للضريبة للسنة، باستخدام معدلات الضريبة التي تم تشريعها أو سيتم تشريعها بشكل جوهري في تاريخ التقرير على الشركة التابعة الخاضعة للضريبة، وأي تعديل للضريبة المستحقة فيما يتعلق بالسنوات السابقة.

يتم احتساب الضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالاختلافات المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والخصوم لأغراض إعداد التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. يستند مبلغ الضريبة المؤجلة إلى الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات، باستخدام معدلات الضريبة التي تم سنّها أو سنّها بشكل جوهري في تاريخ التقرير.

يتم الاعتراف بأصل الضريبة المؤجلة فقط إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل توفر أرباح ضريبية مستقبلية يمكن استخدامها مقابل الأصل. يتم تخفيض موجودات الضريبة المؤجلة إلى الحد الذي يصبح من غير المحتمل معه تحقيق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. تكاليف المعاملات التي تعزى مباشرة إلى استحواذ أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) تضاف إلى القيمة العادلة للموجودات المالية أو الخصوم المالية أو تُخصم منها، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملات العائدة مباشرة إلى شراء الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف بجميع مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية بالطريقة العادية وإلغاء الاعتراف بها على أساس تاريخ التداول. إن عمليات الشراء أو البيع بالطريقة المعتادة هي عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تقضي تسليم الموجودات ضمن الإطار الزمني الذي تحدده اللوائح أو الأعراف السوقية. تقاس جميع الموجودات المالية المعترف بها بشكل كامل لاحقاً إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، وذلك اعتماداً على تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

(١) أدوات الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة:

- عندما يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية من أجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن يترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة وجود تدفقات نقدية لا تمثل سوى مدفوعات رأس المال والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

(٢) أداة الدين المصنفة في الدخل الشامل الآخر

يتم قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- عندما يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
 - أن يترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة وجود تدفقات نقدية لا تمثل سوى مدفوعات رأس المال والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى تلقائياً لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(٣) التكلفة المطفأة وطريقة سعر الفائدة الفعلية

التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم قياس الأصل المالي عند الاعتراف الأولي ناقص السداد الرئيسي، بالإضافة إلى الاستهلاك التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين هذا المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق، المعدل لأي خسارة مخصص.

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة حساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة.

يتم إثبات إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأدوات الدين المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الموجودات المالية التي تم شراؤها أو نشأتها، فقد تم احتساب دخل الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي، باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت لاحقاً منخفضة القيمة الائتمانية (انظر أدناه). بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت بعد ذلك منخفضة القيمة الائتمانية، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. إذا، في فترات التقارير اللاحقة، تحسنت مخاطر الائتمان على الأداة المالية منخفضة القيمة الائتمانية بحيث لم يعد الأصل المالي يعاني من انخفاض في القيمة الائتمانية، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية المشتراة أو الناشئة منخفضة القيمة الائتمانية، فإن المجموعة تعترف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي المعدل على الائتمان على التكلفة المطفأة للموجودات المالية من الاعتراف الأولي. لا يعود الحساب إلى الأساس الإجمالي حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان للأصل المالي في وقت لاحق بحيث لم يعد الأصل المالي يعاني من ضعف في الائتمان.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد في الربح أو الخسارة ويتم تضمينها في بند "إيرادات التمويل - إيرادات الفوائد".

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٤- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

(٥) أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، قد تقوم المجموعة بإجراء تحديد نهائي (على أساس كل أداة على حدة) لتحديد الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية كما في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. لا يُسمح بتحديد الاستثمار في الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إن كان محتفظاً به للتداول أو إذا كان مقابلًا محتملاً ومعترفًا به من قبل المشتري ضمن عملية اندماج الأعمال.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكاليف المعاملات. الحقًا، يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. لن يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد استثمارات حقوق الملكية، وبدلاً من ذلك، سيتم تحويلها إلى الأرباح المستبقاة.

يتم إدراج توزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ما لم تمثل أرباح الأسهم بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم تضمين أرباح الأسهم في بند "إيرادات التمويل" في الربح أو الخسارة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص خسارة الخسائر الائتمانية المتوقعة على استثمارات في ذمم تجارية مدينة وأخرى وكذلك على عقود ضمان مالي إن وجدت. يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بالأداة المالية المعنية.

تقيد المجموعة دائماً الخسائر الائتمانية المتوقعة طوال فترة الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى. يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لهذه الموجودات المالية باستخدام مصفوفة مخصص بناءً على الخبرة السابقة لخسارة الائتمان للمجموعة، معدلة للعوامل الخاصة بالمدينين، والظروف الاقتصادية العامة وتقييم كل من الاتجاه الحالي وكذلك المتوقع الشروط في تاريخ التقرير، بما في ذلك القيمة الزمنية للمال عند الاقتضاء.

تقوم المجموعة بإثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة لجميع الأدوات المالية الأخرى عندما تكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. ومع ذلك، إذا لم تشهد مخاطر الائتمان على الأداة المالية زيادة جوهرية منذ الاعتراف الأولي، تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستنتج عن جميع أحداث التعثر عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع لأداة مالية. على النقيض من ذلك، تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة ١٢ شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث التعثر عن السداد على أداة مالية ممكنة في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية منذ الاعتراف الأولي، تقارن المجموعة مخاطر حدوث تعثر في سداد الأداة المالية في تاريخ التقرير مع خطر حدوث تعثر في سداد الأداة المالية في تاريخ الاعتراف الأولي. عند إجراء هذا التقييم، تراعي المجموعة المعلومات الكمية والنوعية على حد سواء والتي تعد معقولة ويمكن إثباتها، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتوفرة دون تكلفة أو جهد غير مبرر. تتضمن المعلومات المستقبلية التي تم أخذها بالحسبان الآفاق المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها المدينون للمجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين، والمحللين الماليين، والهيئات الحكومية، ومراكز الفكر ذات الصلة والمنظمات المماثلة الأخرى، بالإضافة إلى النظر في مصادر خارجية مختلفة وتوقع المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة

يعتبر الأصل المالي ذات قيمة ائتمانية منخفضة عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٤- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصص لكل من احتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر والتعرضات عند التعثر. وتمثل احتمالية التعثر احتمالية تعثر المقرض في استيفاء التزاماته المالية إما على مدار الـ ١٢ شهرًا المقبلة (احتمالية التعثر لفترة ١٢ شهرًا) أو على مدار العمر الزمني المتبقي (احتمالية التعثر على مدار العمر الزمني) للالتزامات المالية. وتمثل الخسارة بافتراض التعثر التعرض المتوقع في حالة التعثر. وتستمد المجموعة الخسارة بافتراض التعثر من التعرض الحالي للأدوات المالية والتغيرات المحتملة للمبالغ القائمة المسموح بها بالعقد المتضمن الإطفاء. وتُعد الخسارة بافتراض التعثر لأي من الموجودات المالية هي إجمالي قيمته الدفترية. أما التعرضات عند التعثر فهي الخسارة المتوقعة المتوقفة على العثر وقيمتها المتوقعة عند تحقيقها والقيمة الزمنية للنقد.

تتوقع المجموعة تطبيق النهج المبسط للاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة للذمم التجارية المدينة كما هو مسموح به في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. وبناءً على ذلك، يتم تصنيف الذمم التجارية المدينة التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية والتي ليس لها عنصر تمويل هام ضمن المرحلة ٢ والإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة.

ويتضمن الدليل الموضوعي على أن أداة الدين قد تعرضت لانخفاض القيمة ما إذا كان هناك أي سداد للمبالغ الأصلية والفائدة قد تخطت تاريخ استحقاقها لأكثر من ٩٠ يومًا أو عند وجود أي صعوبات معلومة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة عمل الطرف المقابل وتدني تصنيفه الائتماني وخرق شروط العقد الأصلية وقدرته على تحسين الأداء عندما تظهر الصعوبات المالية وتدهور قيمة الضمانات وإلى ما غير ذلك. وتقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة على أساس فردي لكل أصل ذي قيمة فردية وبشكل جماعي بالنسبة للموجودات الأخرى التي ليس لها أهمية فردية.

ويتم عرض مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة كخفض من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات المالية للتكلفة المطفأة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بأصل مالي فقط عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما تحول المجموعة الأصل المالي، وبشكل جوهري كافة مخاطر ومنافع الملكية إلى منشأة أخرى. أما في حالة عدم قيام المجموعة بالتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بمخاطر ومنافع الملكية واستمرارها بالسيطرة على الأصل المحول، فإن المجموعة تقوم بالاعتراف بحصتها المستبقاة في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به التي قد يجب على المجموعة دفعها. أما في حالة احتفاظ المجموعة بشكل جوهري بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول، فإن المجموعة تستمر بالاعتراف بالأصل المالي والاعتراف بالقروض المرهونة بالمبالغ المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بأي من المطلوبات المالية المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بأي فرق بين المبلغ المدرج للأصل وإجمالي البديل المستلم أو الذي سوف يتم استلامه في الربح أو الخسارة. بالإضافة إلى ذلك، عند إلغاء الإعتبار بالإستثمار في أداة دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة سابقًا في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات في الربح أو الخسارة. في المقابل، عند إلغاء الإعتبار بالاستثمار في أداة حقوق الملكية التي قامت المجموعة باختيارها عند الإعتبار المبدئي بالقياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقًا في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات في الربح أو الخسارة، ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المستبقاة.

المطلوبات المالية

تقاس جميع المطلوبات المالية الحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم عرض المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة، مع إثبات أي أرباح أو خسائر ناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة الموحد إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الربح أو الخسارة المعترف به في بيان الربح المجمع على أي فائدة مدفوعة على المطلوبات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٤- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (تتمة)

ومع ذلك، بالنسبة للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فيتم الاعتراف بمبلغ التغيير في القيمة العادلة للالتزام المالي العائد إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لتلك الالتزامات به في بيان الدخل الشامل الآخر، ما لم يتم يتبين بأنه قد يترتب على آثار التغيرات في مخاطر الائتمان للمطلوبات في الدخل الشامل الآخر وجود أو زيادة في بيان عدم تطابق محاسبي في الربح أو الخسارة.

يتم إثبات المبلغ المتبقي من التغيير في القيمة العادلة للالتزام في الربح أو الخسارة. إن التغيرات في القيمة العادلة العائدة إلى مخاطر الائتمان للمطلوبات المالية المعترف بها في بيان الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الربح أو الخسارة؛ بدلاً من ذلك، يتم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة عند عدم الاعتراف بالالتزام المالي.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من عقود الضمان المالي الصادرة عن المجموعة والتي تم تحديدها من قبل المجموعة كما في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة /المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية التي لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة حساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروف الفوائد على مدى الفترة ذات الصلة. ويعرف معدل الفائدة الفعلي بالسعر الذي يخضع بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) خلال العمر المتوقع للالتزام المالي أو (عند الاقتضاء) فترة أقصر للتكلفة المطفأة للالتزام المالي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما وفقط عندما يتم تصريف التزامات المجموعة أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية غير المحققة والمقابل المدفوع والمستحق في الربح أو الخسارة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لحدث سابق، ومن المحتمل أن يطلب من المجموعة تسوية الالتزام، ويمكن تقدير المبلغ بشكل موثوق.

وبعد المبلغ المعترف به كمخصص أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. عندما يتوقع استرداد بعض أو كل المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية مخصص من طرف ثالث، يتم الاعتراف بالمستحق كأصل إذا كان من شبه المؤكد أنه سيتم استلام السداد ويمكن قياس مبلغ المستحق بشكل موثوق.

منافع الموظفين

يتم تكوين مخصص للالتزامات المقدرة لمنافع الموظفين للإجازة السنوية وتذاكر الإجازة نتيجة للخدمات التي يقدمها الموظفون حتى تاريخ التقرير.

يتم أيضاً تكوين مخصص كمكافأة نهاية الخدمة المستحقة للموظفين وفقاً لقانون العمل في الإمارات العربية المتحدة لفترات خدمتهم حتى تاريخ إعداد التقارير باستثناء الموظفين الذين يتم عمل مخصص كمكافأة نهاية الخدمة لهم وفقاً لسياسة المجموعة. تسمح سياسة المجموعة للموظفين بإنهاء الخدمة على المزايا وفقاً لقانون العمل الإماراتي. يتم الإفصاح عن المخصص المتعلق بمكافأة نهاية الخدمة للموظفين كمطلوبات غير متداولة. يتم الإفصاح عن المخصص المتعلق بالإجازة السنوية وتذاكر السفر الإجازة كالتزام حالي.

بالنسبة للموظفين المؤهلين لخطة المعاشات التقاعدية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، تعترف المجموعة بمساهمات صاحب العمل على أساس الاستحقاق في الربح أو الخسارة، والتي يتم تحديدها وفقاً للقوانين المعمول بها ذات الصلة. بخلاف مساهمة المعاش التقاعدي الشهرية، ليس هناك أي التزام آخر على المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٤- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

العملات الأجنبية

لغرض هذه البيانات المالية الموحدة، فإن درهم الإمارات العربية المتحدة هو العملة الوظيفية وعملة العرض للمجموعة.

يتم تسجيل المعاملات بعملات غير درهم (العملات الأجنبية) بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. في نهاية كل فترة تقرير، يتم إعادة تحويل البنود النقدية بعملات أجنبية بالمعدلات السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير. يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة المقومة بعملات أجنبية بالمعدلات السائدة في التاريخ الذي تُحدد فيه القيمة العادلة. ولا يُعاد تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

يتم إثبات فروقات الصرف في الربح أو الخسارة في الفترة التي تنشأ فيها.

عند إعداد البيانات المالية للمنشآت المجموعة، يتم الاعتراف بالمعاملات التي تتم بعملات غير العملة الوظيفية للمنشأة (العملات الأجنبية) بأسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. في تاريخ كل تقرير، يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في ذلك التاريخ. يتم تحويل البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمحددة بالعملات الأجنبية بالمعدلات السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

يتم الاعتراف بفروق الصرف في الربح أو الخسارة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

- فروق الصرف على قروض العملات الأجنبية المتعلقة بالموجودات قيد الإنشاء للاستخدام الإنتاجي المستقبلي، والتي يتم تضمينها في تكلفة تلك الموجودات عندما يتم اعتبارها كتعديل لتكاليف الفائدة على القروض بالعملات الأجنبية.
- فروق الصرف على البنود النقدية المستحقة القبض من أو المستحقة الدفع لعملية أجنبية والتي لا يتم التخطيط لتسويتها ولا من المحتمل أن تحدث في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يتم الاعتراف بها مبدئياً في الدخل الشامل الآخر وإعادة تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة عند البيع أو البيع الجزئي لصافي الاستثمار.

لغرض عرض البيانات المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الخارجية للمجموعة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير. يتم تحويل بنود الإيرادات والمصروفات بمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تقلب أسعار الصرف بشكل كبير خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة يتم استخدام أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. يتم الاعتراف بفروق الصرف الناشئة، إن وجدت، في الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية (العائدة إلى الحصص غير المسيطرة حسب الاقتضاء).

عند استبعاد العملية الأجنبية (مثل استبعاد كامل حصة المجموعة في عملية أجنبية، أو استبعاد ينطوي على فقدان السيطرة على شركة تابعة تتضمن عملية أجنبية أو استبعاد جزئي لحصة في ترتيب مشترك أو شركة زميلة تتضمن عملية أجنبية تتحول فيها الفائدة المحتجزة إلى أصل مالي)، يتم إعادة تصنيف جميع فروق الصرف المتراكمة في احتياطي تحويل العملات الأجنبية فيما يتعلق بتلك العملية العائدة إلى مالكي المجموعة إلى الربح أو الخسارة.

بالنسبة للعمليات الأجنبية للمجموعة، يمثل الدولار الأمريكي العملة الوظيفية وبما أن الدولار الأمريكي مرتبط بسعر صرف الدرهم الإماراتي، فلا يوجد فرق في الصرف بسبب تحويل العملات.

عقود الإيجار

المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد أو يحتوي على إيجار، في بداية العقد. تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام ومطلوب إيجار مقابل فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرفة بأنها عقود إيجار بمدة إيجار تبلغ ١٢ شهراً أو أقل) وإيجارات الموجودات ذات القيمة المنخفضة. بالنسبة لهذه الإيجارات، تعترف المجموعة بدفعات الإيجار كمصروفات تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار ما لم يكن الأساس المنهجي الآخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك المنافع الاقتصادية من الموجودات المؤجرة.

يتم قياس الالتزامات الإيجارية مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء، ويتم خصمها باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار. إذا لم يكن من الممكن تحديد هذا السعر بسهولة، فإن المجموعة تستخدم معدل الاقتراض الإضافي.

تشتمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس الالتزامات الإيجارية على:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة المضمنة)، ناقصاً أي حوافز تأجير؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو سعر، يتم قياسه مبدئياً باستخدام المؤشر أو السعر في تاريخ البدء؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر متأكداً بشكل معقول من ممارسة الخيارات؛ و
- سداد غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة خيار لإنهاء الإيجار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٤- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

عقود الإيجار (تتمة)

المجموعة كمستأجر (تتمة)

يتم عرض الالتزامات الإيجارية كبنء منفصل في بيان المركز المالي الموحد.

يتم قياس الالتزامات الإيجارية لاحقاً عن طريق زيادة القيمة الدفترية لتعكس الفائدة على الالتزامات الإيجارية (باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) وتقليل القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار التي تم إجراؤها.

تقوم المجموعة بإعادة قياس الالتزامات الإيجارية (وتقوم بإجراء تعديل مناظر لموجودات حق الاستخدام ذات الصلة) كلما:

- تغيرت مدة الإيجار أو حدث تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس الالتزامات الإيجارية عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المنقحة باستخدام معدل الخصم المنقح.
- تغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيرات في مؤشر أو سعر أو تغير في السداد المتوقع بموجب قيمة متبقية مضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس الالتزامات الإيجارية عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المنقحة باستخدام معدل الخصم الأولي (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب تغير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- تم تعديل عقد الإيجار مع عدم احتساب تعديل الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس الالتزامات الإيجارية عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المنقحة باستخدام معدل الخصم المنقح.

لم تقم المجموعة بإجراء أي تعديلات من هذا القبيل خلال الفترات المعروضة.

يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى فترة أقصر من مدة الإيجار والعمر الإنتاجي للأصل الأساسي. إذا قام عقد إيجار بتحويل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام للأصل يعكس أن المجموعة تتوقع ممارسة خيار شراء، يتم استهلاك حق الاستخدام المرتبط على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي. يبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء الإيجار.

يتم عرض حق استخدام الموجودات كسطر منفصل في بيان المركز المالي الموحد.

تطبق المجموعة للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ لتحديد ما إذا كان أحد موجودات حق الاستخدام قد تعرضت للانخفاض في قيمتها وحسابات خسارة انخفاض القيمة المحددة كما هو موضح في سياسة "السفن والممتلكات والمعدات"

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو سعر في قياس الالتزامات الإيجارية وموجودات حق الاستخدام. يتم الاعتراف بالمدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الحالة التي تؤدي إلى هذه المدفوعات.

المجموعة كمؤجر

تبرم المجموعة عقود إيجار كمؤجر فيما يتعلق ببعض عقاراتها الاستثمارية. كما تقوم المجموعة بتأجير المعدات لتجار التجزئة الضروريين للعرض وتركيب العملاء واختبار الأحدثية والمعدات المصنعة من قبل المجموعة.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي تكون المجموعة مؤجراً لها كعقود إيجار تمويلي أو تشغيلي. عندما تحول شروط الإيجار بشكل جوهري جميع مخاطر ومزايا الملكية للمستأجر، يتم تصنيف العقد على أنه إيجار تمويلي. يتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود الإيجار التشغيلية.

عندما تكون المجموعة مؤجراً وسيطاً، فإنها تمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين. يُصنف عقد الإيجار من الباطن على أنه عقد إيجار تمويلي أو تشغيلي بالرجوع إلى حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض على عقد إيجار تشغيلي وترتيبه إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر وتفيد على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار المجموعة في عقود الإيجار. يتم تخصيص إيرادات التأجير التمويلي للفترات المحاسبية بحيث تعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار المجموعة القائم فيما يتعلق بالإيجارات.

عندما يتضمن العقد مكونات التأجير وغير التأجير، تطبق المجموعة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥ لتخصيص المقابل بموجب العقد لكل مكون.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٤- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

تكاليف الاقتراض

تضاف تكاليف الاقتراض العائدة مباشرة إلى شراء أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المؤهلة، وهي الموجودات التي تستغرق بالضرورة فترة زمنية طويلة للاستعداد لاستخدامها أو بيعها المقصود، إلى تكلفة تلك الموجودات، حتى وقت الموجودات جاهزة إلى حد كبير للاستخدام المقصود أو البيع.

يتم خصم إيرادات الاستثمار المكتسبة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة بانتظار إنفاقها على الموجودات المؤهلة من تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة. يتم الاعتراف بتكاليف الاقتراض الأخرى في الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

يتم الاعتراف بالقروض المصرفية مبدئيًا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة المتكبدة. يتم إدراج القروض البنكية بالتكلفة المطفأة. يتم إثبات أي فرق بين العائدات (صافية من تكاليف المعاملة) وقيمة الاسترداد في بيان الدخل الشامل الموحد خلال فترة الاقتراض المصرفي باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

يتم الاعتراف بالرسوم المدفوعة عند إنشاء تسهيلات القرض على أنها تكاليف معاملات للقرض إلى الحد الذي يحتل فيه سحب بعض أو كل التسهيلات. في هذه الحالة، يتم تأجيل الرسوم حتى يتم السحب. وعند غياب دليل على احتمالية سحب بعض أو كل التسهيلات، يتم رسملة الرسوم كدفعة مسبقة لخدمات السيولة ويتم استهلاكها خلال فترة التسهيلات ذات الصلة.

تتم حذف القروض من بيان المركز المالي الموحد عندما يتم تسديد الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم حذفها أو تحويلها إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية تم نقلها أو أية مطلوبات مفترضة، في بيان الربح أو الخسارة الموحد والدخل الشامل الآخر.

عندما تتم إعادة التفاوض على شروط الالتزام المالي مع قيام المنشأة بنقل أدوات حقوق الملكية إلى دائن لإطفاء كل أو جزء من الالتزام (دين مقابل مبادلة الأسهم)، يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر في الربح أو الخسارة، والتي يتم قياسها بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية والقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المصدرة.

يتم تصنيف القروض كمطلوبات متداولة ما لم يكن للمجموعة حق غير مشروط في تأجيل تسوية المطلوبات لمدة ١٢ شهرًا على الأقل بعد فترة التقرير.

تتم رسملة تكاليف الاقتراض العامة والمحددة التي تعزى مباشرة إلى شراء أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المؤهلة خلال الفترة الزمنية المطلوبة لإكمال وإعداد الأصل للاستخدام المقصود أو البيع. الموجودات المؤهلة هي الموجودات التي تستغرق بالضرورة فترة زمنية طويلة للاستعداد للاستخدام المقصود أو البيع.

يتم خصم إيرادات الاستثمار المكتسبة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة بانتظار إنفاقها على الموجودات المؤهلة من تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

ضريبة القيمة المضافة

يتم الاعتراف بالمصروفات والموجودات بالصافي من مبلغ ضريبة القيمة المضافة، إلا إذا كانت ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على شراء الموجودات أو الخدمات غير قابلة للاسترداد من سلطة الضرائب، وفي هذه الحالة، يتم الاعتراف بضريبة القيمة المضافة كجزء من تكلفة اقتناء الأصل. أو كجزء من بند النفقات، حسب الاقتضاء.

يتم تضمين المبلغ الصافي لضريبة القيمة المضافة القابل للاسترداد أو القابل للسداد من سلطة الضرائب كجزء من الذمم المدينة أو الدائنة في بيان المركز المالي الموحد.

٥- الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن تقوم الإدارة باتخاذ تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. قد تقع أحداث مستقبلية من شأنها إحداث تغييرات على الافتراضات المستخدمة في التوصل إلى التقديرات. تنعكس آثار أي تغيير في التقديرات في البيانات المالية الموحدة حيث تصبح قابلة للتحديد بشكل معقول. ويتم تقييم الأحكام والتقديرات باستمرار استناداً إلى الخبرة السابقة وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف.

الأحكام الهامة المتخذة في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، والمبينة في إيضاح ٤، اتخذت الإدارة الأحكام التالية التي لها تأثير جوهري على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة (باستثناء تلك التي تتضمن تقديرات، والتي يتم تناولها أدناه).

الاستمرارية

قام أعضاء مجلس إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية، كما هو مبين في الإيضاح ٢ من هذه البيانات المالية الموحدة. بناءً على التقييم، خلص أعضاء مجلس الإدارة، بشكل إجمالي، نظراً لأهمية الأمور كما تم الإفصاح عنها في الإيضاح ٢، إلى أن هذه الأحداث والظروف تشير إلى وجود حالة من عدم اليقين الجوهري قد تثير شكوكاً حول قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية. قد يترتب على عدم الاستقرار الملحوظ في توقيت أو تحقيق التدفقات النقدية المتوقعة إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق موجوداتها والوفاء بالتزاماتها في سياق العمل العادي.

الموجودات المحتملة

تم الإفصاح عن الموجودات المحتملة التالية في هذه البيانات المالية الموحدة:

(أ) مطالبة التأمين المدينة

كما هو مبين في الإيضاح ٧ (ج) والإيضاح ٣٦، قامت المجموعة بتقديم مطالبة تأمين بمبلغ ٨٢,٣٥٠ ألف درهم والتي تمت الموافقة عليها بعد نهاية السنة. أخذت الإدارة في الاعتبار المعايير المحددة في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧: *المخصصات والمطلوبات الطارئة والموجودات المحتملة*، وانتهت إلى أن مطالبة التأمين أصبحت مؤكدة فعلياً بعد نهاية السنة، وبالتالي لم يتم الاعتراف بأي ذمم مدينة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

(ب) ضمان سفن المواشي:

كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣١ فيما يتعلق بالضمان المقدم من بائع سفن المواشي، بناءً على نتيجة تقرير التقييم والرأي الذي تم الحصول عليه من المستشار القانوني، قرر مجلس الإدارة أن أسعار التأجير الفعلي لسفن المواشي تزيد عن الأسعار المضمونة وأن قيمة سفن المواشي المشار إليها عند انتهاء فترة السنتين أكثر من سعر الشراء، وبالتالي لا يلزم الاعتراف بأي من الموجودات المحتملة وفقاً للمعايير المحددة في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧: *المخصصات والمطلوبات الطارئة والموجودات المحتملة*.

الضرائب

تتعرض المجموعة للضرائب بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية. ينطوي حكم هام على تحديد مخصص الضريبة. هناك بعض المعاملات والحسابات التي يكون التحديد الضريبي النهائي غير مؤكد لها أثناء سير العمل العادي. تعترف المجموعة بالمطلوبات المتعلقة بالمسائل الضريبية المتوقعة بناءً على تقديرات ما إذا كانت الضرائب الإضافية مستحقة. عندما تكون النتيجة الضريبية النهائية لهذه الأمور مختلفة عن المبالغ التي تم الاعتراف بها مبدئياً، ستؤثر هذه الفروق على المخصص الضريبي في الفترة التي يتم فيها تحديد ذلك.

٥- الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل، والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، والتي تنطوي على مخاطر كبيرة من التسبب في تعديل جوهري للمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية.

انخفاض قيمة السفن والشهرة

يحدث انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد قيمته القابلة لإعادة الشحن، وهي أعلى من قيمتها العادلة ناقصاً تكلفة الاستبعاد وقيمتها قيد الاستخدام. تستند القيمة العادلة ناقصاً تكلفة احتساب التصرف على البيانات المتاحة من معاملات البيع الملزمة، والتي يتم استدعاؤها على طول الذراع، للموجودات المماثلة أو أسعار السوق الملحوظة ناقصاً التكاليف الإضافية للتصرف في الموجودات. يعتمد حساب القيمة المستخدمة على نموذج التدفقات النقدية المخصوم.

يتم اشتقاق التدفقات النقدية من ميزانية العمر الإنتاجي المتبقي للسفن ولا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم بها المجموعة بعد أو استثمارات مستقبلية كبيرة ستعزز أداء السفن التي يتم اختبارها. يعتبر المبلغ القابل للاسترداد حساساً لمعدل الخصم المستخدم لنموذج نموذج التدفقات النقدية المخصوم وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقرار. هذه التقديرات هي الأكثر صلة بانخفاض قيمة السفن والشهرة المعترف بها من قبل المجموعة. تم الإفصاح عن الافتراضات الرئيسية المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد لمختلف وحدات توليد النقد، بما في ذلك تحليل الحساسية، وتم تناولها بشكل إضافي في ٧ و ٩ من هذه البيانات المالية الموحدة.

تقدير الأعمار الإنتاجية للسفن والممتلكات والمعدات

تقوم المجموعة بتقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والسفن والمعدات بناءً على الفترة التي من المتوقع أن تكون الموجودات متاحة خلالها للاستخدام. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة بشكل دوري ويتم تحديثها إذا كانت التوقعات تختلف عن التقديرات السابقة بسبب الإهلاك المادي والتقاعد الفني أو التجاري والقيود القانونية أو غيرها على استخدام الموجودات. بالإضافة إلى ذلك، يستند تقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والسفن والمعدات على التقييم الجماعي لممارسات الصناعة والتقييم التقني الداخلي وعلى الخبرة التاريخية مع الموجودات المماثلة. ومع ذلك، من الممكن أن تتأثر النتائج المستقبلية للعمليات بشكل جوهري بالتغيرات في التقديرات الناتجة عن التغيرات في العوامل المذكورة أعلاه. سوف تتأثر مبالغ وتوقيت النفقات المسجلة لأي فترة بالتغيرات في هذه العوامل والظروف.

حساب مخصص الخسارة

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تستخدم المجموعة معلومات مستقبلية معقولة ويمكن دعمها، والتي تقوم على افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف الدوافع الاقتصادية وكيف ستؤثر هذه العوامل على بعضها البعض.

وتعد الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة عن التعثر عن السداد. ويستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض استلامها، مع مراعاة التدفقات النقدية من الضمانات والتحسينات الائتمانية المتكاملة.

وتشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. احتمالية التعثر عن السداد هو تقدير لاحتمالية التعثر خلال أفق زمني محدد، يتضمن حسابه البيانات التاريخية والافتراضات وتوقعات الظروف المستقبلية.

مخصص المخزون بطيء الحركة

تقوم المجموعة بمراجعة مخزونها لتقييم الخسارة على أساس التقادم بشكل منتظم. عند تحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص التقادم في الربح أو الخسارة، فإن المجموعة تصدر أحكاماً بشأن ما إذا كانت هناك أي بيانات ملحوظة تشير إلى وجود قابلية في المستقبل لبيع المنتج وصافي القيمة القابلة للتحقق لهذا المنتج. وعليه، يتم تكوين مخصص لانخفاض القيمة عندما يكون صافي القيمة القابلة للتحقق أقل من التكلفة بناءً على أفضل التقديرات من قبل الإدارة. ويستند مخصص تقادم المخزون إلى التحديد المادي للمخزون وحركته السابقة.

٥- الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

تأثير جائحة كوفيد-١٩

في يناير ٢٠٢٠ أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ صحية عالمية بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد ("كوفيد-١٩"). واستنادًا إلى الوتيرة المتسارعة في حالات التعرض والإصابات التي شهدتها العالم، صنفت منظمة الصحة العالمية، في مارس ٢٠٢٠، تفشي كوفيد-١٩ على أنه جائحة. وقد استدعت الطبيعة الوبائية لهذا المرض فرض قيود عالمية على السفر وعمليات الإغلاق في معظم دول العالم بما في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة، مما تسبب في عدم استقرار عالمي للأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية.

تراقب المجموعة الموقف عن كثب لإدارة التوقف المحتمل للأعمال على عملياتها وأدائها المالي. وفي ظل وجود عقود إيرادات طويلة الأجل واعتماد تدابير مختلفة لخفض التكاليف، تمكنت المجموعة من الحد من حالة عدم اليقين الجوهري المتعلقة بتطور جائحة كوفيد-١٩ ومدته وتأثيره على أعمال المجموعة. وقد ساعدت هذه الإجراءات المجموعة حتى الآن على إدارة موقف جائحة كوفيد-١٩ بكفاءة والحفاظ على مناهجها على المسار الصحيح.

وبالنظر لتطور الأمر بوتيرة متسارعة، فستواصل المجموعة مراقبة الوضع والاستمرار في تعديل أحكامها وتقديراتها الجوهرية بما في ذلك المدخلات المستخدمة المتعلقة بخسارة الائتمان المتوقعة، وعوامل الاقتصاد الكلي، وانخفاض قيمة السفن والشهرة، حسب الضرورة.

٦- القطاعات التشغيلية

قطاعات الأعمال

يتم إعداد التقارير عن القطاعات التشغيلية بطريقة تتوافق مع تلك المستخدمة في رفع التقارير الداخلية إلى المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات بشأن العمليات التشغيلية. إن المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات بشأن العمليات التشغيلية هي اللجنة التنفيذية للمجموعة التي تتخذ القرارات الاستراتيجية ومراجعة التقارير الداخلية للمجموعة بهدف تقييم الأداء وتخصيص الموارد. لقد قامت الإدارة بتحديد القطاعات التشغيلية بناءً على هذه التقارير.

فيما يلي قطاعات العمل الرئيسية لدى المجموعة:

- امتلاك وتأجير السفن: تأجير السفن للعملاء؛
- إدارة السفن: الإدارة الفنية للسفن؛
- بيع وتوزيع المنتجات البحرية: تجارة البضائع مثل المؤن والكيماويات والوقود اللازم للسفن؛
- خدمات الشحن والخدمات الفنية: تقديم خدمات الوكالة للسفن الراسية في الموانئ وتقديم خدمات الورش للقوارب
- أخرى: تشتمل على إدارة كافة الأقسام والأنشطة الإدارية.

يستوفي قطاع تأجير وامتلاك وإدارة السفن وقطاع بيع وتوزيع المنتجات البحرية وقطاع خدمات الشحن والخدمات الفنية بالمعايير المقررة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٨/القطاعات التشغيلية، ويتم رفع التقارير المتعلقة بهذه القطاعات باعتبارها قطاعات تشغيلية منفصلة، بينما لا يلي قطاع إدارة الأقسام والأنشطة الإدارية الشروط الكمية المقررة بموجب هذا المعيار حيث يتم بيان نتائج عمليات هذا القطاع ضمن بند "أخرى".

القطاعات الجغرافية

لا تعتبر اللجنة التنفيذية للمجموعة التوزيع الجغرافي لعمليات المجموعة ذا صلة بتحليل الإدارة الداخلية، وبالتالي لم يتم الإفصاح عن معلومات بشأن القطاعات الجغرافية.

تتم مراجعة جميع نتائج القطاعات التشغيلية بانتظام من قبل اللجنة التنفيذية للمجموعة لاتخاذ قرارات بشأن الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع وتقييم أدائها، والتي تتوفر لها معلومات مالية منفصلة.

٦- القطاعات التشغيلية (تتمة)

امتلاك وتأجير السفن	إدارة السفن	بيع وتوزيع المنتجات البحرية	خدمات فنية وشحن	أخرى	الإستبعاد بين القطاعات	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
١٤٠,٢٣٩	٣,٠٠٠	٨٤	٥,٥٢٩	-	(٣,٠٠٠)	١٤٥,٨٥٢
(١٤٠,٨٣١)	-	(٣٤)	(٣,٤٤٩)	-	٣,٠٠٠	(١٤١,٣١٤)
٤٧٨	-	١٧٤	٥	١,٠٤١	(١,٠٣٦)	٦٦٢
(٣,٠٥٣)	(٣,٢٥٨)	(١٧٢)	(٣,٦٠٢)	(٨,٨٩٧)	١,٠٣٦	(١٧,٩٤٦)
(٣٧,٢٩٠)	-	-	-	(٩,٣٣٢)	-	(٤٦,٦٢٢)
(١٢,٦٤٩)	-	-	-	-	-	(١٢,٦٤٩)
(٩,٦١٠)	-	-	-	-	-	(٩,٦١٠)
(١٩٧,٥٤١)	-	-	-	-	-	(١٩٧,٥٤١)
٥٨٠	-	-	-	١,٣٤٦	-	١,٩٢٦
-	-	-	-	(١,٨٣٠)	-	(١,٨٣٠)
(٢٥٩,٦٧٧)	(٢٥٨)	٥٢	(١,٥١٧)	(١٧,٦٧٢)	-	(٢٧٩,٠٧٢)
٨٥٣,٨٥٣	٢٢,٩٤٢	٣,١٧٥	١٩,٤٧١	١,٥٣٦,٤٥٦	(١,٥٧٣,٤٠٨)	٨٦٢,٤٨٩
(٨٦٨,٨٥٥)	(٢٦,١١٨)	(٣,٩٠٦)	(١١,٤٣٩)	(٧٣١,١١٦)	١,١٠٢,٤٢٩	(٥٣٩,٠٠٥)

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

موجودات القطاع التي تم الإبلاغ عنها

مطلوبات القطاع التي تم الإبلاغ عنها

إيرادات تشغيلية	امتلاك وتأجير السفن	إدارة السفن	بيع وتوزيع المنتجات البحرية	خدمات فنية وشحن	أخرى	الإستبعاد بين القطاعات	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
١٥٩,١٦٢	٥,٤٤٠	١٠٢	٦,٩٠٦	-	(٥,٣٤٩)	١٦٦,٢٦١	
(١٧٢,٨٣٢)	-	(٣٤)	(٤,٣٠٠)	-	٥,٣٤٩	(١٧١,٨١٧)	
-	-	١١٤	٢٨	١,٤٨٨	(١,٠٣٦)	٥٩٤	
(٢,٠٢٤)	(٦,١٨٣)	(١٩٥)	(٨,٥٣٥)	(١٦,٦٥٧)	١,٠٣٦	(٣٢,٥٥٨)	
(٣٣,٤٠٧)	(٧)	-	(٣٤)	(٢,٤٢٧)	-	(٣٥,٨٧٥)	
(١٧٨,٢١٧)	-	-	-	-	-	(١٧٨,٢١٧)	
-	-	-	-	(٧٦,٤٤٩)	-	(٧٦,٤٤٩)	
٥٤	١٣٠	-	-	٢,٧٣٠	-	٢,٩١٤	
-	-	-	-	(١,٨٣٠)	-	(١,٨٣٠)	
(٢٢٧,٢٦٤)	(٦٢٠)	(١٣)	(٥,٩٣٥)	(٩٣,١٤٥)	-	(٣٢٦,٩٧٧)	
١,١٧٩,٨٦٦	٢٠,٩٥١	٨٠٣	١٧,٨٢٠	١,٥٥٣,٠٤٤	(١,٥٥٨,٣١٤)	١,٢١٤,١٧٠	
(٩٦٤,٦٧٧)	(٢٣,٨٧٠)	(١,٥٨٦)	(٩,٦١٣)	(٧١٧,٥٨٩)	١,١٠٥,٧٢١	(٦١١,٦١٤)	

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

موجودات القطاع التي تم الإبلاغ عنها

مطلوبات القطاع التي تم الإبلاغ عنها

الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٧- السفن والممتلكات والمعدات

السفن	التحسينات الإيجارية	معدات	أثاث وتركيبات	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
١,٥٢٦,٢١٥	٣,٨٤٥	٣,١٧٤	٥٠٣	٤٢٨	٢٧,٧٧١	١,٥٦١,٩٣٦
٢٨,٣٤٤	-	٧	١	-	٧,١٣٦	٣٥,٤٨٨
٣٤,٩٠٧	-	-	-	-	(٣٤,٩٠٧)	-
(٥٣٨)	-	(٥٥٤)	-	-	-	(١,٠٩٢)
١,٥٨٨,٩٢٨	٣,٨٤٥	٢,٦٢٧	٥٠٤	٤٢٨	-	١,٥٩٦,٣٣٢
٣,١١٠	-	-	-	-	-	٣,١١٠
(٢٠٧,٤٦٠)	-	-	-	-	-	(٢٠٧,٤٦٠)
(١٢٦,٢٢٦)	-	-	-	-	-	(١٢٦,٢٢٦)
١,٢٥٨,٣٥٢	٣,٨٤٥	٢,٦٢٧	٥٠٤	٤٢٨	-	١,٢٦٥,٧٥٦
٣٦٨,١٥٧	١,٩١٩	٢,١٠٧	٢١٠	٤٠٩	-	٣٧٢,٨٠٢
٦٦,٠٤٧	٤٦٣	٢٥٠	٩٢	١٠	-	٦٦,٨٦٢
-	-	(١٥٨)	-	-	-	(١٥٨)
١٧٨,٢١٧	-	-	-	-	-	١٧٨,٢١٧
٦١٢,٤٢١	٢,٣٨٢	٢,١٩٩	٣٠٢	٤١٩	-	٦١٧,٧٢٣
٤٥,٤١٨	٤٥٥	٩٢	١٤٢	٦	-	٤٦,١١٣
(٩,٩١٨)	-	-	-	-	-	(٩,٩١٩)
(٤٩,٠٣٢)	-	-	-	-	-	(٤٩,٠٣١)
١٢,٦٤٩	-	-	-	-	-	١٢,٦٤٩
٦١١,٥٣٨	٢,٨٣٧	٢,٢٩١	٤٤٤	٤٢٥	-	٦١٧,٥٣٥
٦٤٦,٨١٤	١,٠٠٨	٣٣٦	٦٠	٣	-	٦٤٨,٢٢١
٩٧٦,٥٠٧	١,٤٦٣	٤٢٨	٢٠٢	٩	-	٩٧٨,٦٠٩

٧- السفن والممتلكات والمعدات (تتمة)

(أ) تم رهن السفن التي تبلغ قيمتها الدفترية ٦٠٩,٧٧٦ ألف درهم (٢٠١٩: ٨٥٩,٢٦٥ ألف درهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ كضمان مقابل قروض بنكية (إيضاح ١٦).

(ب) تمثل الاستبعادات استبعاد سفينة خليج مردف بقيمة دفترية قدرها ٧٧,١٩٤ ألف درهم بعائد مبيعات قدره ٦٨,٠٧٦ ألف درهم. نتيجة لذلك، تكبدت المجموعة خسارة من بيع السفينة بمبلغ ٩,٦١٠ ألف درهم وتم الاعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد. تم رهن هذه السفينة كضمان بموجب عقد إيجار تمويلي (إيضاح ١٥).

(ج) في ٢ سبتمبر ٢٠٢٠، تعرضت إحدى سفن المواشي (جلف لايف ستوك ١) التابعة للمجموعة للغرق في المياه اليابانية وكانت تقل ٤٣ فردًا من بينهم ٣٩ فردًا من الجنسية الفلبينية، وأربعة ممثلين للمستأجرين - مواطنان من نيوزيلندا واثنان من أستراليا. كانت سفينة جلف لايف ستوك ١ تحمل ماشية متجهة للانضمام إلى برنامج تربية الألبان الصيني. ونتيجة لهذا الحادث، قامت المجموعة بشطب القيمة الدفترية للسفينة والبالغة ١٩٧,٥٤١ ألف درهم. كما في تاريخ التقرير، تقدمت المجموعة بمطالبة تأمين بقيمة ٨٢,٣٥٠ ألف درهم لاسترداد القيمة المؤمن عليها للسفينة (راجع إيضاح ٣٦).

(د) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، قامت المجموعة بتسجيل مخصص انخفاض قيمة السفن بمبلغ ١٢,٦٤٩ ألف درهم (٢٠١٩: ١٧٨,٢١٧ ألف درهم). تم احتساب المخصص الانخفاض في القيمة من خلال مقارنة القيمة الدفترية للسفن وقيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة ناقصاً تكلفة الاستبعاد وقيمتها قيد الاستخدام، أيهما أعلى.

تم تحديد القيمة المستخدمة لهذه السفن عن طريق خصم توقعات التدفقات النقدية من الاستخدام المستمر للسفن حتى نهاية عمرها الإنتاجي. تستند توقعات التدفقات النقدية على الخبرة السابقة وخطة العمل المعتمدة من الإدارة، وتستند إلى الافتراضات التالية:

- تم تحديد إيرادات السفن المستأجرة على أساس الأسعار وفقاً للعقود حيث تم تحديد إيرادات السفن المستأجرة على أساس أسعار عقود الإيجار على أساس زمني المستقبلية المتوقعة؛
- تم تحديد تكلفة تشغيل السفينة باستخدام مزيج من المصروفات الفعلية للسنة السابقة والمصروفات المدرجة في الميزانية للعام المقبل مع تأثير تضخم عادي؛
- تم تقدير النفقات الأخرى مثل الإرساء الجاف باستخدام الاتجاه التاريخي لهذه التكلفة للسفن والتكلفة المتوقعة التي سيتم تكبدها في المستقبل؛
- تم تحديد القيمة المتبقية باستخدام قيمة الفولاذ في نهاية العمر الإنتاجي للسفينة؛ و
- تم خصم صافي التدفقات النقدية باستخدام معدل خصم ٨,٢٪ سنوياً (٢٠١٩: ٨,٥٪ سنوياً).

تحليل الحساسية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، إذا كان معدل الخصم المستخدم أعلى أو أقل من نسبة ٠,٥٪، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، فلن يكون هناك انخفاض في القيمة (٢٠١٩: إذا كان معدل الخصم المستخدم أعلى بنسبة ٠,٥٪، مع بقاء جميع المتغيرات ثابتة، وانخفاض القيمة بمبلغ ١٦,٥٤٤ ألف درهم، وإذا كان معدل الخصم المستخدم أقل بنسبة ٠,٥٪، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، فستنخفض خسارة انخفاض القيمة بمبلغ ١٩,٤١٥ ألف درهم).

(هـ) تم تخصيص الاستهلاك كما يلي:

٢٠١٩	٢٠٢٠
ألف درهم	ألف درهم
٦٦,٠٤٧	٤٥,٤١٨
٨١٥	٦٩٥
٦٦,٨٦٢	٤٦,١١٣

التكلفة التشغيلية (إيضاح ٢٢)

مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح ٢٣)

٨- حق استخدام الموجودات

حصلت المجموعة على مباني مكتبة للإيجار. تبلغ مدة الإيجار لمثل هذه المكاتب سنتين (٢٠١٩: خمس سنوات). إن التزامات المجموعة مضمونة بملكية المؤجر للموجودات المؤجرة لمثل هذه الإيجارات.

مباني مكتبة ألف درهم	في ١ يناير ٢٠١٩ إطفاء (إيضاح ٢٣)
٣,٩٠١	
(١,٠٧٦)	
٢,٨٢٥	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
(٧٣٠)	إطفاء (إيضاح ٢٣)
(١,٥٢٠)	تعديل
٥٧٥	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٩- الشهرية

٢٠١٩	٢٠٢٠	انخفاض قيمة الشهرية خسارة انخفاض القيمة المتراكمة
ألف درهم	ألف درهم	
٢١٩,٩١٢	٢١٩,٩١٢	
(٧٦,٤٤٩)	(٧٦,٤٤٩)	
١٤٣,٤٦٣	١٤٣,٤٦٣	

(أ) تم تخصيص الشهرية البالغة ١٣٥,٩٩٩ ألف درهم و ٨٣,٩١٣ ألف درهم التي نشأت في وقت الاكتتاب الأولي العام والاستحواذ على سفن المواشي في ٢٠١٨ على التوالي لقطاع ملكية السفن واستئجارها.

(ب) تتولى الإدارة مراجعة الأعمال بناءً على نوع الأعمال. وقد حددت الإدارة قطاع امتلاك وتأجير السفن وقطاع بيع وتوزيع المنتجات البحرية وقطاع خدمات الوكالة على أنها قطاعات الأعمال الأساسية. وتتم مراقبة الشهرية من قبل الإدارة على مستوى القطاع التشغيلي.

(ج) تم تحديد المبلغ القابل للاسترداد لجميع وحدات توليد النقد بناءً على ارتفاع القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع. لتحديد القيمة قيد الاستخدام، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٧ (د)، ويتم الاستعانة في حسابها على التوقعات النقدية قبل الضريبة بناءً على معدلات الاستئجار المقدرة باستخدام معلومات السوق المتاحة والمتداولة والاتجاهات التاريخية للسفن التي لا تمثل إيجارات زمنية على المدى الطويل. يتم التحصل على التدفقات النقدية بعد اتفاقية الطرف المستأجر الموقعة باستخدام معدل النمو المقدر. لا يتجاوز معدل النمو متوسط معدل النمو طويل الأجل للأعمال التي تنشط بها وحدة توليد النقد. تم استخدام معدل الخصم البالغ ٨,٢٪ سنويًا (٢٠١٩: ٨,٥٠٪ سنويًا) لخصم التدفقات النقدية. ونتيجة لذلك، لم يتم قيد انخفاض في القيمة (٢٠١٩: ٧٦,٤٤٩ ألف درهم).

(د) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، إذا كان معدل الخصم المستخدم أعلى أو أقل بنسبة ٠,٥٪، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فلن تكون هناك خسارة انخفاض في الشهرية (٢٠١٩: إذا كان معدل الخصم المستخدم أعلى بنسبة ٠,٥٪، مع جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فسترتفع خسارة انخفاض القيمة بمبلغ ١٨,٩٩٧ ألف درهم، وإذا كان معدل الخصم المستخدم أقل بنسبة ٠,٥٪، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، فستنخفض خسارة انخفاض القيمة بمبلغ ١٨,٣٨٨ ألف درهم).

١٠- المخزون

٢٠٢٠	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٥,٧٨٨	٧,٢٤١	قطع غيار
٥٢٦	٢,٥٦٤	زيوت وشحوم السفن
١٢٩	٧٠	أخرى
٦,٤٤٣	٩,٨٧٥	

(أ) بلغ استهلاك المخزون خلال السنة ٦,٦٧٤ ألف درهم (٢٠١٩: ٩,٨٠٤ ألف درهم).

١١- الذمم التجارية المدينة والأخرى

٢٠٢٠	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٠,٦٣٤	١٩,٣٩٧	ذمم تجارية مدينة [إيضاح ١١ (ب)]
(٣,٣٣٨)	(٣,٣٣٨)	مخصص الانخفاض في القيمة
١٧,٢٩٦	١٦,٠٥٩	
١٤,٦٤٠	١٤,٦٤٠	الذمم المدينة من خفض الاستثمار في شركة تابعة [إيضاح ١١ (أ)]
٢٣٣	١٠,٤٣٠	دفعات مقدمة للموردين
٢,٠٤٢	٢,٨٥٥	مصاريف مدفوعة مقدماً
٧,٦٨٥	٧,٠١٤	ذمم مدينة أخرى
٤١,٨٩٦	٥٠,٩٩٨	

(أ) تجري المجموعة حالياً مناقشات مع مساهم الأقلية من حيث مشاركته في الشركة التابعة للمجموعة. ومن المتوقع الاتفاق على اتفاق نهائي بعد نهاية فترة التقرير.

(ب) تتراوح فترة الائتمان على الذمم التجارية المدينة من ٣٠ إلى ١٢٠ يوماً (٢٠١٩: ٣٠ إلى ١٢٠ يوماً) من تاريخ الفاتورة. تجري المجموعة قبل قبول أي عميل جديد تقييمًا للملاءة الائتمانية للعميل المحتمل مع وضع حدود الائتمان لكل عميل. تتم مراجعة حدود الائتمان ودرجة الائتمان العائدة إلى العملاء على فترات منتظمة. يتضمن رصيد الذمم التجارية المدينة في نهاية السنة مبلغ ١٢,٢٧٦ ألف درهم (٢٠١٩: ١١,٥٥٤ ألف درهم) تمثل ٥٩٪ (٢٠١٩: ٦٠٪) من إجمالي الذمم المدينة المستحقة من ٤ عملاء (٢٠١٩: ٤ عملاء). لا يوجد عملاء آخرون يمثلون أكثر من ٥٪ من إجمالي الذمم التجارية المدينة في تاريخ التقرير.

تقيس المجموعة مخصص الخسارة للذمم التجارية المدينة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني لتلك الذمم. ويتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على الذمم التجارية المدينة على أساس نهج الخسارة المعدل من خلال تقسيم المدينين على أساس خصائص المخاطر المشتركة عند الاعتراف الأولي. من أجل تطوير معدلات الخسارة الخاصة بالمجموعة، تأخذ المجموعة بالحسبان حالة التعثر عن السداد السابقة للمدين وتحليل الوضع المالي الحالي للمدين، مع تعديل ذلك وفق العوامل الخاصة بالمدينين، والظروف الاقتصادية العامة والعناصر المستقبلية لمجالات أعمال المدينين وتقييم الوضع الحالي والمتوقع للظروف في تاريخ التقرير.

١١- الذمم التجارية المدينة والأخرى (تتمة)

يوضح الجدول التالي تفاصيل مخاطر الذمم التجارية المدينة بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. وحيث أن تجربة الخسارة الائتمانية السابقة للمجموعة لا تظهر أنماط خسارة مختلفة بشكل كبير لشرائح العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسارة بناءً على حالة الاستحقاق السابقة لم يتم تمييزه بشكل أكبر بين قاعدة العملاء المختلفة للمجموعة:

الذمم التجارية المدينة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	صافي الذمم المدينة
منخفضة القيمة	عند التعثر		
ألف درهم	ألف درهم		ألف درهم
			٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٥,٤٥٤	٥,٤٥٤	%٠	من ٠ إلى ٩٠ يومًا
٢,١٠٨	٢,١٠٨	%٠	٩١ إلى ١٢٠ يومًا
٨٦	٨٦	%٠	١٢١ إلى ١٥٠ يومًا
٥٧٢	٥٧٢	%٠	١٥١ إلى ٣٦٥ يومًا
٩,٠٧٦	١٢,٤١٤	%٢٧	أكثر من ٣٦٥ يوم
١٧,٢٩٦	٢٠,٦٣٤		
			٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٥,٠٤٦	٥,٠٥٤	%٠,٢	من ٠ إلى ٩٠ يومًا
٣٥٦	٣٦٢	%١,٧	٩١ إلى ١٢٠ يومًا
٢٣٨	٢٤٤	%٢,٥	١٢١ إلى ١٥٠ يومًا
٢,٣٨١	٣,٢٦٧	%٢٧,١	١٥١ إلى ٣٦٥ يومًا
٨,٠٣٨	١٠,٤٧٠	%٢٣,٢	أكثر من ٣٦٥ يوم
١٦,٠٥٩	١٩,٣٩٧		

(ب) يوضح الجدول التالي الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم الاعتراف بها للذمم التجارية المدينة وفقًا للنهج المبسط المحدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩:

المجموع	مُقيمة فرديًا	مُقيمة جماعيًا	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٩٨٥	٩٨٥	-	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٢,٣٥٣	٢,٣٥٣	-	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
٣,٣٣٨	٣,٣٣٨	-	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
-	-	-	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
٣,٣٣٨	٣,٣٣٨	-	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(ج) تتضمن الذمم التجارية المدينة مبلغ ٧,٥٨٤ ألف درهم يتعلق بعميل قامت المجموعة باتخاذ إجراءات قانونية ضده لاسترداد مستحقاتها. سجلت الإدارة مخصصًا بمبلغ ٢٦٧ ألف درهم مقابل الذمم المدينة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. ويعتمد تقييم الإدارة بشكل كبير على وجهة نظرها بقدرة المجموعة ستكون قادرة على تسوية الذمم التجارية الدائنة البالغة ٧,٣١٧ ألف درهم (إيضاح ١٩ ب))، المتعلقة بنفس المعاملة مقابل الرصيد المستحق.

٢٠٢٠	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
١٢٤	١٥٧	النقد في الصندوق
٢١,٧٦٧	٢٨,٢٤٣	الأرصدة بنكية
٢١,٨٩١	٢٨,٤٠٠	النقد في الصندوق والأرصدة بنكية
(١٤,٦٥٦)	(١١,٤٧٩)	نقد مقيد (إيضاح ١٢ (أ))
٧,٢٣٥	١٦,٩٢١	النقد وما يعادله

(أ) يمثل النقد المقيد النقد المحتفظ به في حسابات مصرفية معينة لسداد أرباح الأسهم وتكاليف الأحواض الجافة.

(ب) تم تقييم أرصدة البنوك على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة لأن هذه البنوك تخضع لرقابة صارمة من قبل مصرف الإمارات المركزي. وبناءً عليه، تقوم إدارة الشركة بتقدير مخصص الخسارة للأرصدة لدى البنوك في نهاية فترة التقرير بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً. لم يتأخر أي من الأرصدة لدى البنوك في نهاية فترة التقرير، ومع الأخذ في الاعتبار تجربة التعثر عن السداد السابقة والتصنيفات الائتمانية الحالية للبنوك، فقد قيمت إدارة الشركة أن قيمة الانخفاض غير جوهري، وبالتالي لم تقيد أي مخصصات خسائر على هذه الأرصدة.

(ج) يوضح الجدول أدناه تفاصيل التغييرات في مطلوبات المجموعة الناشئة عن أنشطة التمويل، بما في ذلك التغيرات النقدية وغير النقدية. المطلوبات الناشئة من الأنشطة التمويلية هي تلك التي تم تصنيف التدفقات النقدية أو التدفقات النقدية المستقبلية لها في قائمة التدفقات النقدية الموحدة للمجموعة كتدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية.

صافي التدفقات	في ١ يناير ٢٠٢٠	النقدية التمويلية	التغيرات غير النقدية	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
القروض البنكية [إيضاح ١٦ (أ)]	٣٨٧,٥٢٣	(٨٩,٦٤١)	٢٧,٠٩٨	٣٢٤,٩٨٠
قروض قصيرة الأجل [إيضاح ١٦ (ز)]	٧,٨٨٠	(٧,٣٤٦)	٢٩٧	٨٣١
قرض من أطراف ذات علاقة (إيضاح ٢٠)	٣٧,٤٤٣	(٢٤,٤٨٢)	٣,٨٧٧	١٦,٨٣٨
التزامات إيجارية (إيضاح ١٥)	٦٠,٢١٩	(١,١٢٠)	(٥٨,٤٨٥)	٦١٤
صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل (إيضاح ١٧)	-	٧٨,٣٧٨	١,١٦٨	٧٩,٥٤٦
	٤٩٣,٠٦٥	(٤٤,٢١١)	(٢٦,٠٤٥)	٤٢٢,٨٠٩

صافي التدفقات	في ١ يناير ٢٠٢٠	النقدية التمويلية	التغيرات غير النقدية	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
القروض البنكية [إيضاح ١٦ (أ)]	٤٠٢,٥٣٠	(٤٦,٨٦٧)	٣١,٨٦٠	٣٨٧,٥٢٣
قروض قصيرة الأجل [إيضاح ١٦ (ز)]	-	٦,٩٦٩	٩١١	٧,٨٨٠
قرض من أطراف ذات علاقة (إيضاح ٢٠)	-	٣٦,١١٧	١,٣٢٦	٣٧,٤٤٣
التزامات إيجارية (إيضاح ١٥)	٦١,٤٤٧	(٥,٧٣٧)	٤,٥٠٩	٦٠,٢١٩
موجودات حق الاستخدام	-	(٣٤٤)	٣٤٤	-
	٤٦٣,٩٧٧	(٩,٨٦٢)	٣٨,٩٥٠	٤٩٣,٠٦٥

١٣- رأس المال

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٠١٩,٢٠٩	١,٠١٩,٢٠٩	المصريح:
		١,٠١٩,٢٠٩,٢٥٠ سهم (٢٠١٩: ١,٠١٩,٢٠٩,٢٥٠ سهم) بقيمة ١ درهم للسهم الواحد
١,٠١٩,٢٠٩	١,٠١٩,٢٠٩	المصدر والمدفوع بالكامل:
		١,٠١٩,٢٠٩,٢٥٠ سهم (٢٠١٩: ١,٠١٩,٢٠٩,٢٥٠ سهم) بقيمة ١ درهم للسهم الواحد

في ٢٨ فبراير ٢٠١٩، أنهت المجموعة تحويل سندات صكوك إسلامية قابلة للتحويل صادرة سابقاً إلى ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة درهم واحد للسهم. تمت الموافقة من قبل الهيئة التنظيمية في ١٩ فبراير ٢٠١٩ على زيادة رأس المال المصرح به إلى ١,٠١٩,٢٠٩,٢٥٠ سهم وذلك بموجب موافقة المساهمون في ٢٠١٨. تكبدت المجموعة تكلفة بقيمة ٣٤٤ ألف درهم تتعلق بتحويل الصكوك المعروضة كـ "احتياطات أخرى" في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

١٤- الاحتياطي القانوني

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، والنظام الأساسي للمجموعة، يتعين تحويل ١٠٪ من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني. ويجوز للمجموعة أن تقرر وقف هذا التحويل عندما يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع باستثناء الحالات المنصوص عليها في القانون. لم يتم تحويل أية مبالغ إلى الاحتياطي القانوني خلال السنة.

١٥- التزامات إيجارية

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
١٩,٤٠١	٤٨٦	مبالغ مطلوبة السداد ضمن عقود الإيجار:
٦٦,٨٧٣	١٢٨	خلال سنة واحدة
٨٦,٢٧٤	٦١٤	بين ٥-٢ سنوات
(٢٦,٠٥٥)	-	ناقصاً: رسوم التمويل التي تنطبق على السنوات المستقبلية
٦٠,٢١٩	٦١٤	القيمة الحالية للالتزامات لعقود الإيجار
٦,٩٧٦	٤٨٦	خلال سنة واحدة
٥٣,٢٤٣	١٢٨	بين ٥-٢ سنوات
٦٠,٢١٩	٦١٤	ناقصاً: الجزء المتداول
(٦,٩٧٦)	(٤٨٦)	الجزء غير المتداول
٥٣,٢٤٣	١٢٨	

(أ) في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٧، أبرمت المجموعة اتفاقية إيجار تمويلي لدعم شراء السفن من غولف ستولت تانكرز م.د.م.س. لقد استحق سداد الالتزام على أساس شهري بمعدل ٢٨,٥٤٨ درهم في اليوم لمدة ٥ سنوات ودفعة نهائية بمبلغ ٤٤,٧١٨ ألف درهم في ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٢. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، قامت المجموعة باستبعاد سفينة الخليج مردف [إيضاح ٧ (ب)] واستخدمت عوائدها لتسوية التزام عقد الإيجار التمويلي.

(ب) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغت الالتزامات الإيجارية لحقوق استخدام الموجودات ٦١٤ ألف درهم (٢٠١٩: ٢,٨٢٥ ألف درهم).

١٦ - قروض بنكية

٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
٢٧٠,٤٤١	١٠٩,٦٧٥
٨٣١	٧,٨٨٠
٢٧١,٢٧٢	١١٧,٥٥٥

متداولة

قرض لأجل [إيضاح ١٦ (أ)]

قرض قصير الأجل [إيضاح ١٦ (ز)]

غير متداولة

قرض لأجل [إيضاح ١٦ (أ)]

٥٤,٥٣٩	٢٧٧,٨٤٨
--------	---------

(أ) فيما يلي ملخص الحركات في القروض من البنوك:

قرض آجل ١	قرض آجل ٢	قرض آجل ٣	قرض آجل ٤	قرض آجل ٥	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
-	٥٧,٦٣٩	٢٧,٤١١	٥٧,٥٠٤	٢٤٤,٩٦٩	٣٨٧,٥٢٣
-	١٥٠	-	١٢٧	١,٢٧٠	١,٥٤٧
-	-	-	٤٣	-	٤٣
-	-	-	(١١,٦٨٠)	(٥٢,٤٥٣)	(٦٤,١٣٣)
-	٥٧,٧٨٩	٢٧,٤١١	٤٥,٩٩٤	١٩٣,٧٨٦	٣٢٤,٩٨٠
-	(٢١,١٢٧)	(٩,٥٣٤)	(٤٥,٩٩٤)	(١٩٣,٧٨٦)	(٢٧٠,٤٤١)
-	٣٦,٦٦٢	١٧,٨٧٧	-	-	٥٤,٥٣٩

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠

زائداً: إطفاء رسوم الترتيبات

زائداً: المسحوب خلال السنة

ناقصاً: المسدد خلال السنة

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ناقصاً: الجزء المتداول

الجزء غير المتداول

فيما يلي ملخص الحركات في القروض من البنوك:

قرض آجل ١	قرض آجل ٢	قرض آجل ٣	قرض آجل ٤	قرض آجل ٥	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٥٣,٦٨١	٦١,٧١٣	٢٧,٧٥٩	٥٩,٣٧٧	-	٤٠٢,٥٣٠
-	١٤٩	-	١٢٧	٥٧٣	٨٤٩
-	-	-	-	٢٥٧,١٧٠	٢٥٧,١٧٠
(٢٥٣,٦٨١)	(٤,٢٢٣)	(٣٤٨)	(٢,٠٠٠)	(١٢,٧٧٤)	(٢٧٣,٠٢٦)
-	٥٧,٦٣٩	٢٧,٤١١	٥٧,٥٠٤	٢٤٤,٩٦٩	٣٨٧,٥٢٣
-	(١٢,٦٢٨)	(٥,١٥٧)	(٥٧,٥٠٤)	(٣٤,٣٨٦)	(١٠٩,٦٧٥)
-	٤٥,٠١١	٢٢,٢٥٤	-	٢١٠,٥٨٣	٢٧٧,٨٤٨

الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩

زائداً: إطفاء رسوم الترتيبات

زائداً: المسحوب خلال السنة

ناقصاً: المسدد خلال السنة

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

ناقصاً: الجزء المتداول

الجزء غير المتداول

١٦- قروض بنكية (تتمة)

(ب) قرض لأجل ١

استفادت المجموعة من قرض لأجل البالغ ٦٧٦,٣٣١ ألف درهم لشراء ناقلات كيماويات بتكلفة ٧٩٥,٦٨٤ ألف درهم. يحمل هذا القرض فائدة بسعر ليبور زائد هامش، ويستحق سداداه على ٣٩ قسطاً ربع سنوياً تبدأ من ١ أغسطس ٢٠٠٨. وتم سداد الدفعة النهائية بقيمة ٢٥٣,٦٨١ ألف درهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بموجب اتفاقية إعادة الهيكلة. تم تقديم القرض المعاد هيكلته كقرض لأجل.

(ج) قرض لأجل ٢

تم الحصول على قرض لأجل بقيمة ٧٤,٢٣٨ ألف درهم (بعد خصم رسوم الترتيبات) لدعم اقتناء ناقلات كيماويات من غولف ستولت تانكرز م.د.م.س. يحمل هذا القرض فائدة بسعر إيبور زائد هامش، ويستحق سداداه على ٢٠ قسطاً ربع سنوياً تبدأ من ٢١ سبتمبر ٢٠١٧ ودفعة نهائية قدرها ٣٢,٥٠٠ ألف درهم في ٢١ مارس ٢٠٢٣. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لم تسدد المجموعة الأقساط المستحقة. وتجري إدارة المجموعة مناقشات مع المقرض لتسوية القرض، حيث من المتوقع أن تنتهي المناقشات بعد نهاية السنة.

(د) قرض لأجل ٣

استفادت المجموعة من قرض لأجل بمبلغ ٣٠,٠٠٠ ألف درهم لدعم الاستحواذ على وتحويل سفينة تحفيز النفط. يحمل هذا القرض فائدة بسعر إيبور زائد الهامش ويستحق الدفع على ٢٧ قسطاً ربع سنوية متساوية تبدأ اعتباراً من ٧ ديسمبر ٢٠١٨، وتسدد دفعة نهائية في ٧ يونيو ٢٠٢٥. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لم تسدد المجموعة الأقساط المستحقة. وتجري إدارة المجموعة مناقشات مع المقرض لتسوية القرض ومن المتوقع أن تنتهي المناقشات بعد نهاية السنة.

(هـ) قرض لأجل ٤

تم الحصول على قرض لأجل بقيمة ٥٩,٣٧٧ ألف درهم (بعد خصم رسوم الترتيبات) لدعم اقتناء سفن المواشي. يحمل هذا القرض فائدة بسعر إيبور زائد هامش، ويستحق السداد على ١٦ قسطاً ربع سنوية تبدأ اعتباراً من ٢٩ مايو ٢٠١٩، بينما تسدد دفعة نهائية في ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٣. وفي ١٨ مارس ٢٠٢٠، وافق البنك على تعديل خطاب التسهيل وتأجيل الأقساط. وبموجب خطاب التسهيل المعدل، تبدأ عمليات السداد من ٢٧ مايو ٢٠٢٠، وتسدد الدفعة النهائية في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٣.

يتم تغطية القروض لأجل ٢ و ٣ و ٤ بأشكال ومجموعات مختلفة من الضمانات وتشمل:

- تنازل عن رهن السفن ذات العلاقة؛
 - رهن أسهم الشركات التابعة المالكة لتلك السفن؛ و
 - ضمان مؤسسي من الشركة الأم والشركة الأم الوسيطة و/أو الشركات الشقيقة.
- وفيما يلي التعهدات الجوهرية للقروض لأجل وتشمل:
- زيادة الموجودات المتداولة عن المطلوبات المتداولة في جميع الأوقات؛
 - الاحتفاظ في جميع الأوقات برصيد النقدية وشبه النقدية فوق نسبة معينة من صافي الدين؛
 - ضمان زيادة حقوق الملكية الموحدة المعدلة حسب السوق عن نسبة معينة من إجمالي الموجودات الموحدة المعدلة حسب السوق؛ و
 - ضمان زيادة القيمة السوقية الحرة المجمعة للسفن عن نسبة معينة من صافي الدين.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ظلت المجموعة مخالفة للتعهدات المالية مع مقرضها للقرض لأجل ٤، ما ترتب معه من الناحية الفنية استحقاق سداد هذا القرض عند الطلب. وبناءً على ذلك، فقد تم تصنيفها كمطلوبات متداولة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. تُجري إدارة المجموعة حالياً مناقشات مع المقرضين لمراجعة القرض، ولا تتوقع الإدارة أن تتم المطالبة بهذه القروض من جانب المقرضين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

١٦- قروض بنكية (تتمة)

(و) قرض لأجل ٤ (تتمة)

في ١٩ يوليو ٢٠١٩، أبرمت المجموعة اتفاقية إعادة تمويل "الاتفاقية" لإعادة تمويل القرض لأجل ١. يتم سداد الالتزام على أساس شهري بمعدل ٤٣.٩٢٠ درهم في اليوم الأول ١٢ شهرًا و ١٣٩,٤٤٦ درهم في اليوم عن فترة ٤ سنوات، ودفعة نهائية بمبلغ ١٢٨,٦٣٨ ألف درهم في ١٩ يوليو ٢٠٢٤ ويحمل فائدة إضافية إلى هامش إيبور. وخلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، قامت المجموعة بسداد مبلغ ٤١,٨٣١ ألف درهم.

أنهت إدارة المجموعة تقييمًا وقررت أن الاتفاقية غير مؤهلة كـ "معاملة بيع" وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية ١٥: الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء حيث أن الإدارة تمتلك خيار شراء إلزامي لإعادة شراء السفن في النهاية من مدة عقد الإيجار. وبناءً على ذلك، احتسبت الإدارة هذه المعاملة كترتيب تمويل يتم بموجبه تسوية المطلوبات السابقة وتم الاعتراف بالالتزامات الجديدة.

يتمثل الضمان الجوهري بشأن ترتيب التمويل أعلاه في الحفاظ على نسبة الرافعة المالية على أساس ربع سنوي في تاريخ السداد الذي يبدأ بعد ثلاثة (٣) أشهر من السحب الأول وأيضًا قبل ممارسة خيار الشراء كما هو موضح أدناه:

الشهور	١٢-٠	٢٤-١٣	٣٦-٢٥	٤٨-٣٧	٦٠-٤٩
الحد الأقصى لنسبة الرافعة المالية	٪٨٠,٠٠	٪٧٢,٥٠	٪٦٥,٠٠	٪٥٧,٥٠	٪٥٠,٠٠

علاوة على ذلك، وبحسب الملحق المذكور، فإن التعهدات التالية يتم أخذها بالحسبان كذلك:

- ألا يقل النقد غير المقيد عن ٦,٥٪ من صافي الدين؛
- تتجاوز الموجودات المتداولة في جميع الأوقات المطلوبات المتداولة؛ و
- يجب أن تقل نسبة الرافعة المالية عن ٧٠٪.

كما في تاريخ هذه البيانات المالية الموحدة، ليست المجموعة ملتزمة بالتعهدات المذكورة أعلاه. ومع ذلك، بعد نهاية السنة، أبرمت المجموعة ملحق مع المقرض للتنازل عن التعهد بهذه الضمانات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. ولا يزال القرض لأجل ٥ مصنعًا كالتزام متداول حيث تم توقيع الخطاب الفرعي بعد نهاية السنة.

(ز) قروض قصيرة الأجل

في ٧ يناير ٢٠١٩، حصلت المجموعة على تسهيل مرابحة قصير الأجل بمبلغ ٧,٣٤٦ ألف درهم يحمل معدل فائدة ثابت. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، قامت المجموعة بسداد الدين الأساسي البالغ ٧,٣٤٦ ألف درهم. ويمثل المبلغ المتبقي فائدة مستحقة السداد على التسهيل المشار إليه.

١٧- صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل

في ١٦ يناير ٢٠٢٠، أصدر مجلس الإدارة قرارًا بإصدار صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل بقيمة ١٢٥,٠٠٠ ألف درهم عن طريق اكتتاب خاص. حصلت المجموعة على الموافقة في ١٢ مارس ٢٠٢٠ و ٢٩ مارس ٢٠٢٠ من الجهات التنظيمية والمساهمين في الجمعية العمومية على التوالي لإصدار الصكوك الإسلامية غير القابلة للتحويل بالشروط التالية:

- الضمان: صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل
- نوع الصك - متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية
- قيمة الصكوك - ١٢٥,٠٠٠ ألف درهم
- عدد الصكوك ١٢٥,٠٠٠,٠٠٠
- سعر الإصدار لكل صك: ١ درهم لكل صك
- معدل الربح - ١٢٪ سنويًا تدفع نصف سنوي
- الحل النهائي / تاريخ الاستحقاق: ٥ سنوات من تاريخ إصدار الصكوك

وخلال الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تم الاكتتاب في صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل بمبلغ ٢٣,٩٢٧ ألف دولار أمريكي بما يعادل ٨٧,٥٧٢ ألف درهم وتم استلام النقد. تم خصم تكلفة إصدار صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل بمبلغ ٩,٩١٥ ألف درهم من أصل المبلغ.

١٨- مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

٢٠٢٠	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٨١٢	١,٦٤٠	الرصيد في ١ يناير
٢٣٠	٤٦٧	محمل للسنة (إيضاح ٢٤)
(٦٩٤)	(٢٩٥)	مدفوعات خلال السنة
١,٣٤٨	١,٨١٢	الرصيد في ٣١ ديسمبر

يتم تكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفق قانون العمل بدولة الإمارات ويستند للمكافأة الحالية وسنوات العمل المتراكمة في تاريخ التقرير.

١٩- الذمم التجارية الدائنة والأخرى

٢٠٢٠	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٧,٦٠١	٢٩,٢٤٨	ذمم تجارية دائنة [إيضاح ١٩ (ب)]
١٠,٥٥٤	١٠,٥٦٦	أرباح مستحقة الدفع
١٢,٣٣٢	١٠,٧٦٦	مبالغ مقدماً من العملاء
٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	المقابل المستحق عند الاستحواذ على عمل تجاري [إيضاح ١٩ (د)]
١٤,٥٨٧	٦,٠٠٠	الفوائد المستحقة على القروض
٧,٦٦٧	١٠,٥٦٣	الاستحقاق الضريبي [إيضاح ١٩ (ج)]
١,١٧١	٢,١٠٠	الاستحقاقات ذات الصلة بالأحوض الجاف
٢٠,٧٩٢	٢٧,٣٥٠	المخصصات والذمم الدائنة الأخرى
١١٤,٧٠٤	١١٦,٥٩٣	

(أ) تمكنت المجموعة من إلغاء الاعتراف بالمطلوبات التي يبلغ إجماليها ١,٩٢٦ ألف درهم (٢٠١٩: ٢,٩١٤ ألف درهم) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والتي تم إدراجها في "مطلوبات لم تعد مطلوبة مشطوبة" في الأرباح أو الخسائر.

(ب) تشتمل الذمم الدائنة التجارية على مبلغ ٧,٣١٧ ألف درهم مستحقة السداد لسلطات الموانئ يتوقع تسويتها مقابل الذمم المدينة البالغة ٧,٥٨٤ ألف درهم [إيضاح ١١ (د)].

(ج) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، تلقى أحد فروع المجموعة خطاباً من السلطات الضريبية يشير إلى أن عوائد الفرع للسنوات المالية من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ لم تتوافق مع اللوائح الضريبية. وفي الربع الرابع من عام ٢٠١٨، أبرمت المجموعة اتفاقية مع السلطات الضريبية بمبلغ ١٨ مليون درهم من أجل التسوية الكاملة والنهائية لمستحقاتها الضريبية للسنوات السابقة حتى عام ٢٠١٦. من ١٨ مليون درهم، قامت المجموعة بتسوية ٧ ملايين درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، سددت المجموعة دفعة بمبلغ ٤,٧ مليون درهم.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، استمرت المجموعة في الاعتراف بالمخصص مستقبلاً بناءً على الاتفاقية المبرمة مع السلطات الضريبية. كما قامت المجموعة بتسجيل مخصص على الغرامة بنسبة ١٪ من الرصيد المستحق.

(د) خلال عام ٢٠١٨، حصلت المجموعة على السيطرة على شركة جلف نافيجاشين لايف ستوك كاريير ليميتد، إنك، وهي شركة تابعة ترجع ملكيتها بالكامل لشركة أكساب للاستثمارات ذ.م.م والمدرجة في جمهورية بنما، مقابل ٤٢٠,٠٠٠ ألف درهم. من أصل ٤٢٠,٠٠٠ ألف درهم، تم سداد مبلغ ٢٠,٠٠٠ ألف درهم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٢٠- معاملات الأطراف ذات العلاقة

(أ) تقوم المجموعة، في سياق العمل المعتاد، بإجراء معاملات مع مؤسسات أعمال أخرى تستوفي تعريف طرف ذو علاقة كما في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤، وهي معاملات يتم تنفيذها بأسعار متفق عليها.

تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والمديرين وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة والمنشآت المرتبطة بها التي لها سيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير جوهري على المجموعة. يتم اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

(ب) أبرمت المجموعة خلال السنة المعاملات الجوهرية التالية مع الأطراف ذات العلاقة في سياق العمل الاعتيادي وفق شروط متفق عليها بشكل متبادل.

٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
١,١٤٤	١,٣٢٦

تكاليف التمويل - قروض من أطراف ذات علاقة (إيضاح ٢٦)

(ج) فيما يلي الأرصدة القائمة للمبالغ المستحقة إلى طرف ذو علاقة:

٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
١٤٤	١٤٤

مشروع مشترك

غولف ستولت تانكيز - م.د.م.س.، الإمارات العربية المتحدة

إن القيمة المستحقة إلى الطرف ذو العلاقة هي قيمة غير محملة بفائدة وغير مضمونة وسيتم سدادها عند الطلب.

٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
-	٣٧,٤٤٣
١٦,٨٣٨	-

(د) قرض من أطراف ذات علاقة

كبار المساهمين (مفصح عنه كمطلوب غير متداول)

كبار المساهمين (مفصح عنه كمطلوب متداول)

تم استخدام القرض الذي تم الحصول عليه من كبار المساهمين في تمويل الأحواض الجافة لنافلات كيماويات. وخلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تمت تسوية قرض المساهمين بمبلغ ٤٠,٤٠٩ ألف درهم من المتحصلات المستلمة من الصكوك الإسلامية غير القابلة للتحويل. إن الرصيد المستحق اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ غير محمل بالفوائد وسيتم سدادها في ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

حصلت المجموعة في أغسطس ٢٠٢٠ على قرض قصير الأجل آخر بقيمة ١٠,٠٠٠ ألف درهم من طرف ذي علاقة. إن القرض غير محمل بالفوائد ويستحق السداد خلال اثني عشر شهراً.

(هـ) مكافآت الإدارة الرئيسية

٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
١,٧١٠	٣,٦٥٤
٣٩	٨٥

رواتب ومزايا وأتعاب ومكافآت نهاية الخدمة لأعضاء مجلس الإدارة

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

لا تشمل مكافآت الإدارة الرئيسية المصروفات القابلة للاسترداد البالغة ١٢ ألف درهم (٢٠١٩: ١٦٦ ألف درهم).

(و) لم يتقاضى أعضاء مجلس إدارة المجموعة أي رسوم للمجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

٢١- الإيرادات التشغيلية

تستمد المجموعة إيراداتها من العقود المبرمة مع العملاء لنقل السلع والخدمات بمرور الوقت وفي وقت معين في التدفقات الرئيسية التالية من الإيرادات. يتوافق هذا مع معلومات الإيرادات التي تم الإفصاح عنها لكل قطاع يتم الإبلاغ عنه بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٨ (إيضاح رقم ٦).

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
١٥٩,١٦٢	١٤٠,٢٣٩	على مدى فترة زمنية محددة
٦,٦٢٢	٥,٤٧٧	تأجير السفن
		خدمات الشحن
١٠٢	٨٤	في وقت محدد
٢٨٤	٥٢	بيع وتوزيع المنتجات البحرية
٩١	-	الخدمات الفنية
		إدارة السفينة
١٦٦,٢٦١	١٤٥,٨٥٢	

٢٢- التكاليف التشغيلية

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٩٥,٧٢٢	٨٤,٠٣٣	تأجير السفن:
٤,٨٤١	٣,٣٢٦	تشغيل السفن- السفن
٦٦,٠٤٧	٤٥,٤١٨	تشغيل السفن- قوارب الطاقم
٨٧٣	٥,٠٥٣	استهلاك السفن (باستثناء قوارب الطاقم) وتكاليف الإرساء في الأحواض الجافة (إيضاح ٧ هـ)
		إصلاح السفن
٤,١٩٩	٣,٤٣٤	خدمات الشحن:
		تكاليف تشغيلية
٣٤	٣٤	بيع وتوزيع المنتجات البحرية
١٠١	١٦	الخدمات الفنية
١٧١,٨١٧	١٤١,٣١٤	

٢٣- المصاريف العمومية والإدارية

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
١٥,٤٥٦	٨,٩٠٥	تكاليف الموظفين (إيضاح ٢٤)
٣,٩٢٢	١,٩١٥	الأتعاب المهنية
٩٣٩	٣٣٢	خسارة صرف العملات الأجنبية
-	١,٨٧٢	عمولة استبعاد سفينة
١,٠٧٦	٧٣٠	موجودات حق الاستخدام (إيضاح ٨)
٨١٥	٦٩٥	استهلاك سفن وممتلكات ومعدات (إيضاح ٧ هـ)
١٠,٣٥٠	٣,٤٩٧	أخرى
٣٢,٥٥٨	١٧,٩٤٦	

لم تقم المجموعة بأي مساهمات اجتماعية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩- لا شيء).

٢٤- تكاليف الموظفين

٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
٧,٦٨٠	١٣,١٥٣
٢٣٠	٤٦٧
٩٩٥	١,٨٣٦
٨,٩٠٥	١٥,٤٥٦

الرواتب والأجور

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح ١٨)

مزايأ أخرى

٢٥- الخسارة للسهم

٢٠٢٠	٢٠١٩
(٢٧٨,٩٢٩)	(٣٢٤,٩٣٢)
١,٠١٩,٢٠٩,٢٥٠	١,٠١٩,٢٠٩,٢٥٠
(٠,٢٧٤) درهم	(٠,٣٢٤) درهم

خسارة السنة العائدة إلى مالكي الشركة (ألف درهم)

عدد الأسهم (إيضاح ١٣)

الخسارة الأساسية والمخفضة للسهم

يتم احتساب الخسارة الأساسية للسهم بتقسيم الخسارة العائدة لمالكي المجموعة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدر.

٢٦- تكاليف التمويل

٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
٣٥,٤٤٠	٣٣,٢٤٦
٢٩٨	٨٣٧
١,١٤٤	١,٣٢٦
٧,٨٧٧	-
-	٢٠١
١,٨٦٣	٢٦٥
٤٦,٦٢٢	٣٥,٨٧٥

تكلفة التمويل على:

- قروض لأجل

- تسهيلات تمويل مرابحة

- قرض من المساهمين (إيضاح ٢٠ (ب))

- صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل

- قروض أخرى

رسوم أخرى

٢٧- الإيجارات التشغيلية كمؤجر

تقوم المجموعة بتأجير السفن البحرية بموجب عقود تأجير تشغيلي (عقود تأجير آجلة). ويتم عادةً التفاوض على القيمة الإيجارية لتعكس القيم الإيجارية السائدة بالسوق عند إبرام / تجديد عقد الإيجار. وفيما يلي الحد الأدنى للذمم المدينة للقيم الإيجارية في المستقبل بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء (باستثناء تلك التي تملكها المشاريع المشتركة) هو على النحو التالي:

٢٠٢٠	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
١٠٨,٢٠٨	١٠٨,٥٠٤
١٨٨,١٤٩	٢٩٦,٣٥٧
٢٩٦,٣٥٧	٤٠٤,٨٦١

بحد أقصى سنة واحدة

بين سنة وخمس سنوات

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
		الموجودات المالية
		بالتكلفة المطفأة
٣٧,٧١٣	٣٩,٦٢١	ذمم تجارية مدينة وأخرى (باستثناء الدفعات المقدمة للموردين والمبالغ المدفوعة مقدماً) (إيضاح ١١)
٢٨,٤٠٠	٢١,٨٩١	النقد والأرصدة البنكية (إيضاح ١٢)
٦٦,١١٣	٦١,٥١٢	
		المطلوبات المالية
		بالتكلفة المطفأة
١٠٥,٨٢٧	١٠٢,٣٧٢	ذمم تجارية دائنة وأخرى (باستثناء الدفعات المقدمة من العملاء) (إيضاح ١٩)
٣٩٥,٤٠٣	٣٢٥,٨١١	قروض (إيضاح ١٦)
٣٧,٤٤٣	١٦,٨٣٨	قرض من أطراف ذات علاقة (إيضاح ٢٠)
١٤٤	١٤٤	مطلوب إلى طرف ذو علاقة (إيضاح ٢٠)
٦٠,٢١٩	٦١٤	الالتزامات الإيجارية (إيضاح ١٥)
-	٧٩,٥٤٦	صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل (إيضاح ١٧)
٥٩٩,٠٣٦	٥٢٥,٣٢٥	

(ب) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أحد الموجودات أو دفعه لتحويل أحد الالتزامات في ظل معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عما إذا كان هذا السعر يمكن ملاحظته أو تقديره بشكل مباشر باستخدام تقنية تقييم أخرى. عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، تأخذ المجموعة في الاعتبار خصائص الأصل أو المطلوب إذا كان المشاركون في السوق سيأخذون هذه الخصائص في الاعتبار عند تسعير الأصل أو المطلوب في تاريخ القياس.

تقارب القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية قيمتها الدفترية في بيان المركز المالي كما في نهاية فترة التقرير.

٢٩- الالتزامات

الالتزامات متعلقة مصاريف رأسمالية

بلغت المصاريف الرأسمالية للمجموعة ١,١٧١ ألف درهم (٢٠١٩: ٣,٢١٩ ألف درهم).

٣٠- الضمانات

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
١٠٥	١٠٥	ضمانات بنكية

كانت لدى المجموعة ضمانات بنكية ناتجة في سياق العمل الاعتيادي، ولا يتوقع أن ينتج عنها أي مطلوبات جوهرية.

٣١- المطلوبات الطارئة

المطلوبات الطارئة

دائماً ما تظهر تشريعات ولوائح تنظيمية تتعلق بالملكية القانونية والضرائب والمعاملات بالعملات الأجنبية في عدد من الدول التي تعمل فيها المجموعة. وبعض هذه التشريعات واللوائح التنظيمية لا تكون دائماً واضحة في صياغتها، ويخضع تفسيرها لوجهات نظر السلطات المحلية والوطنية. وهناك أمثلة على التناقض في وجهات النظر بين السلطات المحلية والوطنية بشأن مثل هذه التشريعات.

تقضي سياسة المجموعة بقاء خسارة في الفترة المحاسبية التي يحتمل تكبدها المجموعة فيها، على أن يتم تحديد المبلغ بشكل معقول. ستظل عمليات المجموعة ومركزها المالي يتأثر بالتطورات السياسية والتي تتضمن تطبيق التشريعات واللوائح التنظيمية الحالية والمستقبلية. وإن المجموعة على قناعة بأن هذه المطلوبات الطارئة، فيما يتعلق بعملياتها، ليست جوهرية بأكثر مما تتعرض له الشركات المثيلة العاملة بنفس القطاع والدول التي تعمل فيها المجموعة.

الموجودات المحتملة

وفقاً لاتفاقية إطار البيع، قدم البائع ضماناً بأنه في حالة وجود قيمة لسفن المواشي (وفق تقدير مُثمن مستقل خلال عامين بعد تاريخ نقل ملكية سفن المواشي إلى المشتري) أقل من أسعار / قيم شراء هذه السفن المنصوص عليها في عقد البيع، ثم يسدّد البائع الفرق في قيم سفن المواشي هذه بموجب عقد البيع وتقرير التقييم العادل المحدد في وقت البيع. علاوة على ذلك، فقد تعهد البائع أيضاً بأنه في حالة عدم تحقيق معدلات الاستئجار الصافي أو في حالة توقف سفن المواشي هذه عن العمل في أي وقت خلال السنوات الخمس، فسوف يسدّد البائع مبلغاً يعادل الفرق في القيم بين القيمة الفعلية معدل الإيجار الذي تحصل عليه السفن وصافي أسعار الإيجار.

وخلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، عيّّن مجلس الإدارة مستشاراً قانونياً لاستصدار رأي قانوني من خلال تقدير التقييم الذي يصدره مُثمن مستقل باستخدام المعايير المذكورة في الشرط المتعلق باتفاقية البيع. وبحسب رأي المستشار القانوني، وبناءً على تقرير التقييم الصادر عن المُثمن المستقل والذي يشير إلى أن التقييم الأخير جاء أعلى من سعر الشراء، وقرر مجلس الإدارة عدم اتخاذ أي إجراء قانوني لعدم وجود أي أساس. وببذل مجلس الإدارة في نفس الوقت جهداً للتفاوض بشأن المبلغ المستحق الدفع للبائع [إيضاح ١٩ (د)] بسبب الحادث المؤسف لسفينة جلف لايف ستوك ١.

٣٢- إدارة المخاطر المالية

١٠-٣٢ عوامل المخاطر المالية

نظرة عامة

تعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة استخدامها للأدوات المالية:

(أ) مخاطر السوق

(ب) مخاطر الائتمان، و

(ج) مخاطر السيولة

يعرض هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل من المخاطر أعلاه، وأهداف وسياسات وعمليات المجموعة لقياس وإدارة المخاطر وإدارة المجموعة لرأس المال.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة لإنشاء ومراقبة إطار عمل لإدارة مخاطر المجموعة. إن الإدارة العليا للمجموعة مسؤولة عن تطوير ومراقبة سياسات إدارة مخاطر المجموعة وتقديم تقارير دورية بأنشطتها إلى مجلس الإدارة.

تتم إدارة المخاطر من قبل قسم المالية في إطار السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم المالية لدى المجموعة بتحديد وتقييم المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية لدى المجموعة. ويقوم مجلس الإدارة بتوفير سياسات موثقة لإدارة المخاطر بشكل عام، بالإضافة إلى سياسات موثقة أخرى تغطي مجالات محددة، مثل مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر معدل الأرباح ومخاطر الائتمان واستثمار السيولة الفائضة. يتم إعداد تقارير شهرية عن عملية إدارة المخاطر المالية على مستوى المجموعة، ويتم رفعها إلى كبار المسؤولين بالإدارة العليا لدى المجموعة.

٣٢- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

١-٣٢ عوامل المخاطر المالية (تتمة)

نظرة عامة (تتمة)

مخاطر السوق

مخاطر صرف العملات الأجنبية

إن المجموعة ليست معرضة بشكل كبير لمخاطر صرف العملات الأجنبية نظراً لأن غالبية مشترياتها ومبيعاتها وسلفياتها مقومة أساساً بالعملات الوظيفية لشركات المجموعة أو بالدرهم الإماراتي المرتبط بالدولار الأمريكي. تم تحويل مبالغ بالدولار الأمريكي إلى الدرهم الإماراتي بمعدل ١ دولار أمريكي = ٣,٦٦ درهم إماراتي نظراً لوجود ربط مستمر بين الدولار الأمريكي والدرهم الإماراتي.

مخاطر الأسعار

لا تتعرض المجموعة لأي مخاطر أسعار جوهريّة.

مخاطر معدلات أرباح للقيمة العادلة

لا تتعرض المجموعة لأي مخاطر أرباح جوهريّة للقيمة العادلة نتيجة التغيرات في معدلات الأرباح.

مخاطر معدلات أرباح للتدفقات النقدية

تنشأ مخاطر معدلات الأرباح لدى المجموعة بشكل رئيسي من السلفيات طويلة الأجل بأسعار ربح متغيرة. إن السلفيات الصادرة بأسعار متغيرة تُعرض المجموعة لمخاطر معدلات أرباح للتدفقات النقدية.

تقوم إدارة المجموعة بمراقبة مخاطر معدل الأرباح لدى المجموعة على أساس شهري، ويتم اعتماد سياسة مخاطر معدل الأرباح بصورة ربع سنوية من قبل مجلس الإدارة. تقوم الإدارة بتحليل تعرض المجموعة لمخاطر معدل الأرباح بشكلٍ نشطٍ وحيوي. وتتم محاكاة تصورات مختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار إعادة التمويل وتجديد المراكز الحالية ومصادر التمويل البديلة والتحوط. واستناداً إلى هذه التصورات، تقوم المجموعة بحساب مدى تأثير الأرباح والخسائر بأي تغيير يطرأ على معدل الأرباح. لا يتم استخدام التصورات إلا للمطلوبات التي تمثل المراكز الكبرى المحملة بمعدل أرباح. وتتم محاكاة ذلك بصورة شهرية للتحقق من أن الحد الأقصى للخسارة المحتملة يكون ضمن الحدود الموضوعة من قبل الإدارة.

لو تم تغيير معدل ربح القروض البنكية بمقدار ٥٠ نقطة أساس (في حال وجود معدلات ربح متغيرة) وبقيت جميع المتغيرات الأخرى دون تغيير، لكان صافي الخسارة وحقوق الملكية للمجموعة قد تغير بمقدار ٢٠,٢٧ ألف درهم للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ٢,٣٨٤ ألف درهم) وفقاً لذلك.

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان في الأساس من الذمم التجارية المدينة والنقد في الصندوق والأرصدة بنكية والمبالغ المطلوبة من الأطراف ذات العلاقة. لا تتعامل المجموعة إلا مع المصارف والمؤسسات المالية المصنفة تصنيفاً مستقلاً أو تلك التي تتمتع بسمعة طيبة. إن الذمم المدينة الأخرى والمبالغ المطلوبة من الأطراف ذات العلاقة، باستثناء التي تم تكوين مخصص لها، قابلة للاسترداد بشكلٍ كامل في تاريخ إعداد التقرير.

يمكن تقييم الجدارة الائتمانية للموجودات المالية المحتفظ بها لدى المصارف بالرجوع إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية وفقاً لما يلي:

الطرف المقابل	تصنيف (موديز)		
	٢٠٢٠	٢٠١٩	
	ألف درهم	ألف درهم	
البنوك			
أ	Aa1	Aa1	١٣,٤٥٤
ب	Aa3	Aa3	١٠,٥٦٤
ج	A2	Baa1	٤٩
د	A1	A2	٢,٧٨١
هـ	A1	A1	٩١٥
و	A2	A3	٤٣٠
ز	Baa1	Baa1	٢٧
ح	A1	Aa3	٢٣
ط	Aa3	لا ينطبق	-
ي	Baa1	لا ينطبق	-
النقد لدى البنوك (إيضاح ١٢)	٢١,٧٦٧	٢٨,٢٤٣	

تم الإفصاح عن مخاطر الائتمان المتعلقة بالذمم التجارية المدينة والأخرى في الإيضاح رقم ١١.

مخاطر السيولة

يتم إجراء توقعات التدفقات النقدية على المنشآت التشغيلية للمجموعة ويتم تجميعها بواسطة قسم المالية لدى المجموعة. يقوم قسم المالية بمراقبة التوقعات المتجددة لمتطلبات السيولة لدى المجموعة بما يضمن توفر السيولة الكافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية مع الاحتفاظ بقدر كافٍ من تسهيلات الاقتراض الملتزم بها غير المسحوبة في جميع الأوقات لكي تتفادى المجموعة خرق سقوف أو تعهدات الاقتراض (إن وجدت) لأي من تسهيلات القروض، وأيضاً لتغطية متطلبات رأس المال في المستقبل. تأخذ تلك التوقعات بعين الاعتبار خطط المجموعة لتمويل الديون والالتزام بالتعهدات والوفاء بالمعدلات الداخلية المستهدفة لبيان المركز المالي الموحد.

٣٢- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

١-٣٢ عوامل المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي آجال الاستحقاق التعاقدية للمطلوبات المالية، بما في ذلك دفعات تكاليف التمويل وتأثير اتفاقيات المقاصة:

سنة إلى خمس	التدفقات النقدية			القيمة المدرجة
	أقل من سنة واحدة	التعاقدية	أقل من سنة واحدة	
سنوات	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
				في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
-	٩١,٨١٨	٩١,٨١٨	٩١,٨١٨	ذمم تجارية دائنة وأخرى
-	١٤٤	١٤٤	١٤٤	(باستثناء الدفعات المقدمة من العملاء وتوزيعات الأرباح المطلوبة)
٢٤٩,٢١٥	١٤١,١٨٩	٣٩٠,٤٠٤	٣٢٥,٨١١	مطلوب لطرف ذو علاقة (إيضاح ٢٠)
١٢٨	٤٨٦	٦١٤	٦١٤	قروض (إيضاح ١٦)
١٢٤,٣٥٢	١٥,٧٦٣	١٤٠,١١٥	٧٩,٥٤٥	التزامات إيجارية (إيضاح ١٥)
-	١٦,٨٣٨	١٦,٨٣٨	١٦,٨٣٨	صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل (إيضاح ١٧)
-	١٦,٨٣٨	١٦,٨٣٨	١٦,٨٣٨	قرض من أطراف ذات علاقة (إيضاح ٢٠)
٣٧٣,٦٩٥	٢٦٦,٢٣٨	٦٣٩,٩٣٣	٥١٤,٧٧٠	

				في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
-	٩٥,٢٦١	٩٥,٢٦١	٩٥,٢٦١	ذمم تجارية دائنة وأخرى
-	١٤٤	١٤٤	١٤٤	(باستثناء الدفعات المقدمة من العملاء وتوزيعات الأرباح المطلوبة)
٣٤٤,١٢٣	١٤٠,٢٥١	٤٨٤,٣٧٤	٣٩٥,٤٠٣	مطلوب لطرف ذو علاقة (إيضاح ٢٠)
٦٥,٣٧٨	١٧,٧٧٢	٨٣,١٥٠	٦٠,٢١٩	قروض (إيضاح ١٦)
-	٣٧,٤٤٣	٣٧,٤٤٣	٣٧,٤٤٣	التزامات إيجارية (إيضاح ١٥)
-	٣٧,٤٤٣	٣٧,٤٤٣	٣٧,٤٤٣	قرض من أطراف ذات علاقة (إيضاح ٢٠)
٤٠٩,٥٠١	٢٩٠,٨٧١	٧٠٠,٣٧٢	٥٨٨,٤٧٠	

تبلغ تكلفة التمويل المستقبلية بشأن القروض من البنوك ٥٩,٥٢١ ألف درهم (٢٠١٩: ٣٦,٩٨٣ ألف درهم). فيما يلي استحقاقات سداد تكلفة التمويل:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
١٦,١٨٨	٢٢,٣٩١	بحد أقصى سنة واحدة
٢٠,٧٩٥	٣٧,١٣٠	من سنة إلى خمس سنوات
٣٦,٩٨٣	٥٩,٥٢١	

٣٣- إدارة مخاطر رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة في الحفاظ على هيكل رأس المال الأمثل الذي يدعم أعمال المجموعة، وبالتالي زيادة حقوق المساهمين والمنافع لأصحاب المصلحة الآخرين. ومن أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، فقد تقوم المجموعة بتعديل مبالغ الأرباح الموزعة على المساهمين أو إصدار أسهم جديدة لخفض الدين.

تراقب المجموعة رأس المال على أساس نسبة المديونية. يتم حساب هذه النسبة بقسمة صافي الدين على مجموع رأس المال. يمثل صافي الدين "الإيجار التمويلي" و"السلفيات من البنوك" و"القروض الأخرى" (جزء من "الذمم التجارية الدائنة والأخرى") كما في بيان المركز المالي الموحد مخصصاً منها "النقد وما يعادله" كما في بيان التدفقات النقدية الموحد. يُحتسب مجموع رأس المال على أساس "مجموع حقوق الملكية" ببيان المركز المالي الموحد مضافاً إليها صافي الدين.

٢٠٢٠	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٤٢٢,٨٠٩	٤٩٣,٠٦٥	إجمالي القروض (إيضاحات ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٠)
(٧,٢٣٥)	(١٦,٩٢١)	النقد وما يعادله (إيضاح ١٢)
٤١٥,٥٧٤	٤٧٦,١٤٤	صافي الدين
٣٢٣,٤٨٤	٦٠٢,٥٥٦	إجمالي حقوق الملكية
٧٣٩,٠٥٨	١,٠٧٨,٧٠٠	إجمالي رأس المال
%٥٦,٢٣	%٤٤,١٤	نسبة المديونية

٣٤- معاملة غير نقدية

أُبرمت المجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ المعاملات غير النقدية التالية والتي لم عرضها في بيان التدفقات النقدية:

٢٠٢٠	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
(٥٢٦)	-	تدفقات نقدية من أنشطة تشغيلية
(٤,٧٠٣)	-	الزيادة في المخزون
	-	النقص في الفائدة المستحقة
٦٢,٦١٧	-	تدفقات نقدية من أنشطة استثمارية
	-	عائدات استبعاد سفينة (إيضاح ٧ (ب))
(٥٧,٣٨٨)	-	تدفقات نقدية من أنشطة تمويلية
	-	إعادة سداد التزامات إيجارية (إيضاح ١٥ (أ))

٣٥- حصص جوهريّة غير مسيطرة

فيما يلي المعلومات المالية الملخصة المتعلقة بشركة الخليج للملاحة بوليمار البحرية ذ م م، الإمارات العربية المتحدة التي لديها حصص جوهريّة غير مسيطرة. تمثل المعلومات المالية الملخصة أدناه المبالغ قبل الحذف داخل المجموعة.

٢٠٢٠	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٦,٠٢٤	٦,٣٤٢	الموجودات غير المتداولة
٣٦,٩٢٣	٣٧,١٢١	الموجودات المتداولة
١٠,٨٢٤	١٠,٩٥٥	المطلوبات المتداولة
٥٢٨	٥٥٧	مطلوبات غير متداولة
٢٠,٢١٩	٢٠,٤٣٣	حقوق الملكية العائدة إلى مالك الشركة
١١,٣٧٦	١١,٥١٩	حقوق الملكية العائدة إلى الحقوق غير المسيطرة
١١,١٢٨	١٣,٠١٣	الإيرادات
١١,٤٨٥	١٨,١٢٤	إجمالي المصروفات
(٣٥٧)	(٥,١١١)	صافي الخسارة وإجمالي الدخل الشامل للسنة
(٢١٤)	(٣,٠٦٧)	إجمالي الخسارة الشاملة العائدة إلى مالكي الشركة
(١٤٣)	(٢,٠٤٤)	إجمالي الخسارة الشاملة العائدة للحقوق غير المسيطرة
٩	(٤٤)	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
-	(١)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
-	-	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية

٣٦- أحداث لاحقة غير موجبة للتعديل

لاحقاً للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وافقت شركة التأمين على مطالبة التأمين المدينة بمبلغ ٨٢,٣٥٠ ألف درهم [راجع الإيضاح ٧ (ج)] وحتى تاريخ الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة، استلمت المجموعة ١٨,٥٢٩ ألف درهم، كما من المتوقع استرداد المبلغ المتبقي للمطالبة في أبريل ٢٠٢١.

٣٧- اعتماد البيانات المالية الموحدة

اعتمد أعضاء مجلس الإدارة البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وتمت الموافقة على إصدارها بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١.